

أثر العامل الاقليمي في التحول الديمقراطي

دراسة مقارنة بين تجربتي اسبانيا 1975 والعراق 2003

الناصر دريد سعيد

جامعة السليمانية، كلية العلوم السياسية- قسم العلوم السياسية

لقمان حكيم رحيم

جامعة حلبجة، كلية القانون والإدارة، قسم القانون

المخلص

تعتبر عملية التحول الديمقراطي واحدة من أهم التجارب السياسية في عصرنا ، والتي اكتسبت زخماً واسعاً بعد الحرب العالمية الثانية. لاسيما بعد إدراك شعوب العالم لأهمية هذا النظام وأفضليته مقارنة ببقية الأنظمة السياسية. وشهد العالم بعد نهاية الحرب الباردة توجهاً ملحوظاً نحو الديمقراطية الليبرالية، تحديه نشوة انتصار المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على خصمه التاريخي الشرقي (بقيادة الاتحاد السوفيتي)، وبلغ التناؤل بمفكرهم مثل: "فرانسيس فوكوياما" حد القول بـ "نهاية التاريخ"، والتبشير بانتصار الديمقراطية الليبرالية وسيادتها على العالم، بل أطلقوا العنان لتناؤل جامح يقول: "إن شعوب العالم ومجتمعاته تنتجه نحو تبني نموذج الديمقراطية الليبرالية، لأنه النموذج الأكثر استجابة لتطلعات حرية الإنسان وإطلاق طاقاته". بل ان الحرب الباردة بأسرها كانت حرباً في حقيقتها بين الديمقراطية والتوتاليتارية (كما كانت كذلك أيضاً في الحرب العالمية الثانية) وليست حرباً بين الرأسالية والاشتراكية كما صورها العديد من الباحثين والدارسين (لان النظام الشيوعي لم يكن في الحقيقة نظاماً اشتراكياً كما صورته اعلامهم بقدر ما كان نوعاً من رأسالية الدولة أو رأسالية الطبقات الحاكمة في تلك الدول) ، وقد كان الدور الإقليمي مكانة حاسمة في نجاح التجربة الاسبانية كما كانت كذلك في فشل التجربة العراقية.

الكلمات المفتاحية: النظام السياسي في العراق ، عدم الاستقرار السياسي بعد عام 2003، الانتقال الديمقراطي ، التجربة الاسبانية عا1975.

Abstract

The regional factor has always played an important role in the political developments of various countries and political experiences, as this factor constituted the role of the direct incubator for all the successful and failed experiences of political development throughout our time.

The process of democratization is considered one of the most important political experiments of our time, which gained wide momentum after the Second World War. Especially after the peoples of the world realized the importance and preference of this system compared to the rest of the political systems. After the end of the Cold War, the world witnessed a remarkable trend towards liberal democracy, exhilarated by the euphoria of the victory of the Western camp led by the United States of America over its eastern historical opponent (led by the Soviet Union). Liberal democracy and its sovereignty over the world, rather they unleashed an unbridled optimism that says: "The peoples and societies of the world are moving towards adopting the model of liberal democracy, because it is the model most responsive to the aspirations of human freedom and the release of his energies."

Keywords :Iraq, Political system, political instability, Iraq after2003.

المقدمة

لطالما لعب العامل الإقليمي دوراً مهماً في التطورات السياسية لمختلف الدول والتجارب السياسية ، إذ شكّل هذا العامل دور الحاضنة المباشرة لكل التجارب الناجحة والفاشلة للتنمية السياسية عبر عصرنا الراهن.

وتعتبر عملية التحول الديمقراطي واحدة من أهم التجارب السياسية في عصرنا ، والتي اكتسبت زخماً واسعاً بعد الحرب العالمية الثانية . لا سيما بعد إدراك شعوب العالم لأهمية هذا النظام وأفضليته مقارنة ببقية الأنظمة السياسية. وشهد العالم بعد نهاية الحرب الباردة توجهاً ملحوظاً نحو الديمقراطية الليبرالية، تحذوه نشوة انتصار المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على خصمه التاريخي الشرقي (بقيادة الاتحاد السوفيتي)، وبلغ التفاؤل بمفكرهم مثل: "فرانسيس فوكوياما" حد القول بـ "نهاية التاريخ"، والتبشير بانتصار الديمقراطية الليبرالية وسيادتها على العالم، بل أطلقوا العنان لتفاؤل جامح يقول: "إن شعوب العالم ومجتمعاته تتجه نحو تبني نموذج الديمقراطية الليبرالية، لأنه النموذج الأكثر استجابة لتطلعات حرية الإنسان وإطلاق طاقاته".

بل ان الحرب الباردة بأسرها كانت حرباً في حقيقتها بين الديمقراطية والتوتاليتارية (كما كانت كذلك أيضاً في الحرب العالمية الثانية) وليست حرباً بين الرأسمالية والاشتراكية كما صورها العديد من الباحثين والدارسين (لان النظام الشيوعي لم يكن في الحقيقة نظاماً اشتراكياً كما صورته اعلامهم بقدر ما كان نوعاً من رأسمالية الدولة أو رأسمالية الطبقات الحاكمة في تلك الدول) ، وقد كان للدور الإقليمي مكانة حاسمة في نجاح التجربة الاسبانية كما كانت كذلك في فشل التجربة العراقية.

وسنحاول عبر هذه الدراسة اجراء مقارنة بين التجريبتين لمعرفة أثرهما في نجاح أو فشل التحول الديمقراطي في البلدين.

اهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من كون عملية التحول الديمقراطي قد أصبحت من الظواهر المهمة التي شغلت الكثير من الباحثين في حقل السياسة ، نظراً لكونه الظاهرة الأبرز في عالم ما بعد الحرب الباردة وبخاصة البلدان النامية ، لذا لهذه الدراسة أهمية عملية ، إذ ان المقارنة بين اسبانيا والعراق ستؤدي الى فهم أسباب نجاح عملية التحول الى الديمقراطية في بعض المجتمعات وفشلها في مجتمعات اخرى وتحويلها الى خطر يهدد استقرار الدولة ووحدها ، كما ان التحول الى الديمقراطية في كلا البلدين اسبانيا والعراق هو نتيجة العامل الخارجي.

اشكالية البحث:

تتمحور هذه الاشكالية في سؤالين رئيسيين هما:

هل للعامل الإقليمي دور حاسم في نجاح أو فشل التحول الديمقراطي؟

وكيف نفسر انعكاس هذا الدور نجاحاً أو فشلاً؟

فرضية البحث:

يدور هذا البحث حول فرضية أساسية وهي (ان الدور الإقليمي يلعب دوراً حاسماً [وليس وحيداً]

في فشل ونجاح أي تجربة تحول ديمقراطي في عصرنا الراهن)

منهجية البحث:

سيعتمد على منهج (الأعتاد المتبادل المعقد) (Complex Interdependence) والذي وصفه الاستاذان الكبيران روبرت كيوهاين وجوزيف ناي في كتابهما (القوة والاعتمادية) الصادر في السبعينات.

ويقول هذا المنهج بان الدول ومصالحها مرتبطة بشكل غير قابل للانفصال ، وهذا الارتباط يتوضح من خلال استخدام مختلف القنوات رسمية كانت أو غير رسمية ضمن إطار لا يحمل تراتبية ثابتة للاجندات المشتركة ، بل هي تتعرض دائماً للتغير والتبدل . وقد استخدم هذا المنهج ضمن إطار المناهج النيوليبرالية وباستخدام اسلوب المقارنة كوسيلة لإظهار هذا المنهج . وكذلك تعتمد الدراسة على منهج تحليل النظمي القائم على اساس المدخلات والمخرجات ، ووفقا لهذا المنهج الذي قدمه عالم السياسة الأمريكي ديفيد ايستون David Easton .

وقد اتبعنا الهيكلية التالية:

المبحث الأول: مبررات التدخل الاقليمي في تجربتي اسبانيا والعراق
المطلب الأول: مبررات التدخل الاقليمي في اسبانيا بعد 1975
المطلب الثاني: مبررات التدخل الاقليمي في العراق بعد 2003
المبحث الثاني: نتائج التدخل الاقليمي في تجربتين اسبانيا والعراق
المطلب الاول: نتائج التدخل الاقليمي في اسبانيا
المطلب الثاني: نتائج التدخل الاقليمي في العراق
الخاتمة

المبحث الأول

مبررات التدخل الاقليمي في تجربتي اسبانيا والعراق

يُعد مفهوم التحول الديمقراطي من أكثر المفاهيم شيوعاً في الوقت الراهن سواء على المستوى الأكاديمي أو السياسي، وهو يشير الى عملية الانتقال أو التحول من نمط أو صيغة حكم غير ديمقراطي -مدني أو عسكري الى نمط أو صيغة حكم ديمقراطي . وقد جرت عملية التحول الديمقراطي منذ انطلاق ما يعرف ب"الموجة الثالثة" التي شهدها العالم منذ سبعينات القرن العشرين . جرت من خلال أساليب وطرق عديدة ، فهناك نمط التحول من أعلى ، أي الذي تقوم به وتهندسه النخبة الحاكمة في النظام غير الديمقراطي أو الجناح الإصلاحية فيها كما هو الحال في كل من برازيل واسبانيا(موضوع دراستنا) ، إضافةً هناك نمط التحول من أسفل ، وهو الذي يتم بضغوط واسعة من قبل قوى المعارضة المدعومة بتأييد شعبي مثلما حدث في البرتغال ، والأرجنتين ، ورومانيا . وهناك نمط التحول من خلال عمليات المساومة والتفاوض بين النخبة الحاكمة والقوى المعارضة لها على نحو ما حدث في جنوب أفريقيا، والسلفادور ، ونيكاراگوا . وهناك نمط التحول من خلال تدخل عسكري خارجي على غرار ما حدث في جرينادا ، وبما في ثمانينات القرن الماضي والعراق عام 2003 حيث موضوع دراستنا بمقارنته بحالة اسبانيا عام 1975، وسوف نسلط الضوء على التجريبتين من عملية التحول من خلال دراستنا.

المطلب الأول

مبررات التدخل الاقليمي في اسبانيا بعد 1975

اصبحت اسبانيا جزءاً اساسياً من التركيبة الاوربية وتعقيدها منذ حروب اجلاء المسلمين منها (Reconquista)⁽¹⁾ والتي انتهت مع القرن 15 لتبدأ الامة الاسبانية بالتكون لغوياً وقومياً مع مطلع قرن 16 كجزء اصيل من شعوب اوروبا، والمفارقة ان اوروبا ظلت مصدر للسياسة الرجعية الراضة للتقدم والتطور في اسبانيا منذ ان بدأت أسرة هابسبورغ في حكم اسبانيا في القرن السادس عشر⁽²⁾. وحتى عندما وصلت الثورة الفرنسية الى إسبانيا فانها لم تصلها محررة بل محتلة على يد نابليون وجيشه⁽³⁾، بل انه عندما حكم الليبراليون إسبانيا لثلاثة سنوات فيما يعرف به الثلاثية الليبرالية. فانها انتهت ايضاً على يد الرجعية الأوربية التي سادت في ترفينا⁽⁴⁾، وفي عام 1872 ولدت اول جمهورية شعبية في تاريخ إسبانيا والتي لم يدم سوى سنة واحدة⁽⁵⁾، ولم تنتهي الامبراطورية الإسبانية (الأراضي التي احتلتها إسبانيا في آسيا وأمريكا الوسطى والجنوبية) إلا بما يسمى بالتاريخ الإسباني بكارثة قبيل مجي القرن العشرين بسنتين⁽⁶⁾. وفي عام 1917 حدث ما يعرف ب(الازمة الاسبانية) والتي كانت عبارة عن انتفاضة شعبية ذات طابع يساروي من قبل الجيش⁽⁷⁾ ثم جاءت

1- الرينكوكويستو ومعناها الحربي (الاستعادة) ويقصد بها حروب طرد المسلمين من شبه الجزيرة الايبيرية (اسبانيا والبرتغال) والتي أستغرقت حوالي 770 سنة والتي انتهت باستعادة غرناطة عام 1492، للمزيد انظر:

Joseph O'Callaghan (A History of Medieval Spain) Cornell University Press, Ithaca, 2013, p.176.

2- تعود اصول اسرة هابسبورغ التي حكمت وسط اوروبا واسبانيا الى سويسرا للمزيد حول حكم الاسرة لاسبانيا، انظر:

Helen Nader (Habsburg Ceremony in Spain: The Reality of the Myth) Historical Reflections, Berg Hahn Books, NY, vol.15 No.1 Spring 1988, p.294.

3- كانت إسبانيا أول شعب أوربي يشق عصا الطاعة على الاحتلال الفرنسي وعلى ملكية جوزيف أخو نابليون عليها و خاضت حرب استقلال ضروس تكملت باستقلالها، أنظر:

Edward J. Goodman (Spanish Nationalism in Struggle against Napoleon) The Review of politics, Cambridge University Press, Cambridge, Vol.20, No.3, July 1958, p.331.

4- الثلاثية الليبرالية او ما عرف ب(Trienio liberal) وهي فترة ثلاث سنوات حكم فيها الليبراليون إسبانيا بعد هزيمة نابليون من 1820-1823 بقيادة الكولونيل رافاييل دي ريغو وانتهت بغزو فرنسي جديد، أرجع الملكية الرجعية إليها أنظر:

Angel Smith (The Rise and Fall of Respectable Spanish Liberalism 1808-1923: an explanatory framework) Journal of Iberian and Latin American Studies) . Vol.22, Issue1, 2016, wellington. Pg.

5- تأسست هذه الجمهورية بعد قيام الثورة المحيطة عام 1868 على يد التقدميين بقيادة الجنرال سيرانو بعد وحر قوات الملكة ايزابيلا في معركة الكوليا (Al colea) وتم تعيين ملك تقدي هو اماديوس ملك سافوي بايطاليا والذي اضطر ترك العرش نتيجة الضغوط الشعبية فولدت اول جمهورية والتي انتهت بانقلاب بافيا الذي اعاد الملكية بشخص الفونو الثاني عشر عام 1874، للمزيد انظر:

Jeanne Moisand (Revolutions, Republics and IWMA in the Spanish Empire around 1873) in Fabricio Bensimon, Quentin Deluermoz and Jeanne Moisand (Arise Ye Wretched of the Earth: The First International in a Global perspective) Brill, Leiden, 2018, pp.238-252.

6- بدأت الامبراطورية الإسبانية مع خروج المسلمين منها أواخر القرن الخامس عشر ووصلت أقصى مداها في القرنين التاليين قبل ان تبدأ بالتآكل بسبب المنافسة البريطانية والفرنسية والهولندية واخيرا انتهت باندحار اسبانيا في حربها مع الولايات المتحدة وخسارة اخر مستعمراتها في بورتو ريكو والفلبين وجزر المحيط الهادي في 1898، انظر:

Roger Bigelow Marri man (The Rise of the Spanish Empire in the old world and in the New) vol.1, Sagwan press, warshaw, 2015. p.16.

7- Francisco. J. Romero Salvado (The Great War and the Crisis of Liberalism in Spain 1916-1917) The Historical Journal, Cambridge University press, Cambridge, vol.46, No.4, December 2003, pp. 893 -914.

كارثة انوال⁽¹⁾، كل ذلك قاد الى قيام اول دكتاتورية عسكرية بعد انقلاب 1923 الذي عطل دستور 1876 واقام حالة طوارئ وكل ذلك بحجة تحشيد امكانات الدولة لهزيمة ثوار الصحراء المراكشية، وظلت البلاد تقاد من دكتاتور آخر مما ادى لاختيار الشعب للنظام الجمهوري في استفتاء 1931⁽²⁾. والذي شهد صراعاً حاداً بين البراليين والاشتراكيين من جهة وقوى اليمين المتطرف من جهة اخرى، مما ادى لانفجار الحرب الاهلية اخيراً ما بين 1936-1939 والتي ادت بمقتل ما لا يقل عن نصف مليون مواطن بين مقاتل ومدني والى ولادة واحدة من اسوأ الدكتاتوريات في القرن العشرين وهي دكتاتورية الجنرال فرانكو⁽³⁾ والتي استمرت حوالي 36 سنة حتى عام 1975⁽⁴⁾.

مرحلة التحول:-

تولى الحكم بعد وفات الجنرال فرانسيسكو فرانكو، الملك خوان كارلوس (وهو ابن اخر ملوك اسبانيا الفونسو الثالث عشر وقد ساه فرانكو كوريث له منذ عام 1969). لكنه بمجرد وفاة فرانكو بدأ نوراً مسيرة التحول الديمقراطي في اسبانيا وتحويل منصبه الى ملك دستوري اسوة ببقية ملوك اوربا انذاك⁽⁵⁾، ويبدو ان خوان كارلوس وضع نصب عينيه ان يصبح النموذج البرالي الغربي هو النموذج الذي ينبغي الوصول اليه في عملية التحول الديمقراطي، وسرعان ما اصبح هذا الموضوع مثار الجدل القائم انذاك، ولهذا قامت حكومة نافارو (التي استمرت منذ اواخر ايام فرانكو) بتبني برنامج مانويل فراغا (رئيس حزب الشعب) الذي طرح برنامج متحفظ وبطيء ومحدود للتغيير او التحول الديمقراطي وكانت المؤسسات التي صنعها فرانكو هي اشد اعداء هذا التغيير مثل البونكر (Bunker).

لكن التحول الديمقراطي الحقيقي لم يبدأ إلا مع وزارة ادولفو سواريز⁽⁶⁾ وكان حزب تحالف الشعب قد تشكل عام 1976 من بقايا الفرانكوية التي قررت فعلاً ان عهد الدكتاتوريات قد انتهى وبدأت الدعوة الى ما سمته بالفرانكوية الاجتماعية (والتي هي نوع من الاتجاه المحافظ) مما ادى لالغاء اخر مؤسسات الفرانكوية وهي المحاكم الاسبانية مما شجع سواريز على تقديم قانون الاصلاح السياسي الذي تمت اجازته من قبل الحزب الحام انذاك (حزب فرانكو أو المسمى بالفالانج)⁽⁷⁾.

1- معركة انوال التي نشبت بين الجيش الاسباني وقوات الريف المراكشي بقيادة الثائر عبدالكريم الخطابي خلال حرب الريف (Rif war) والتي ادى الى هزيمة منكرة للجيش الاسباني رغم تفوقه العددي (20-23 الف مقاتل اسباني مقابل 3 الاف متطوع غير نظامي مغربي) حيث جاوزت خسائر الجيش الاسباني 13 الف مقاتل فيما لم تبلغ خسائر جيش عبدالكريم - 800 مقاتل، وتسمى عند الاسبان (كارثة انوال) انظر:

محمد ابن عزوز كريم (معركة انوال 21 يوليو 1921) مؤسسة عبدالخالق الطريس للثقافة والفكر، تطوان، المغرب، 1981، ص106.

2- Martin Dlinkhorn (Spain: The Spanish problem and the Imperial Myth) Journal of contemporary History, Sage, Newcastle, England, vol.15, No.1, January 1980. pp. 5-25.

3- Hung Thomas (The Spanish Civil war) penguin Random House, New York, 2001, p.371.

4- Paul Preston (Franco: A Biography) Basic Books, New York, 1994, p.73.

5- تسمى مرحلة التحول هذه بـ (la Transicion eslanola) وقد قرر فيها الملك خوان كارلوس ان يلعب نفس الدور الذي لعبه ابوه من قبل عندما اصبح ملكاً دستورياً وقدم تنازله الطريق لولادة الجمهورية وقتها، انظر:

Omer G. Encarnacion (Spain after Franco: Lessons in Democratization) World policy Journal, Duke University press, Durham, vol. 18, No.4, winter 2001-2002, p.35.

* البونكر ومعناها القلعة وهي المجموعة الاكثر محافظة وتشدداً في نظام فرنكو بعضوية نافارو وغبرون وبيمار وغيرهم، انظر:

Walther L. Bernecker (Monarchy and Democracy: The political Role of king Juan Carlos in the Spanish Transicion) Journal of Contemporary History, Sage, Derham, Vol.33, No.1, January 1998, p.71.

6- كان اختيار سواريز مفاجئ بالنسبة للمراقبين بسبب صغر سنة (43 سنة) حيث مازال الى الان يعتبر اصغر رئيس وزراء في تاريخ اسبانيا، بالاضافة الى ماضية مؤيد معروف للفرانكوية الا انه فاجأ الجميع بانجازاته الاصلاحية، انظر:

Emilly Langer (Adolfo Suarez, former Spanish prime minister, dies at 81) The Washington post, 24-3-2014.

7- Ibid.

الامر الذي ادى لتأسيس البرلمان الاسباني بمجلسيه (النواب الشيوخ)، كما تمكن سواريز من استرضاء الجيش والاشتراكيين بل وحتى الشيوعيين* وثم الاعتراف بنقابات العمال الحقيقية، وفاز حزب سواريز (اتحاد المركز الديمقراطي) بأول انتخابات حرة منذ 41 سنة وبذلك أصبح اول رئيس وزراء منتخب في تاريخ اسبانيا وثم وضع دستور جديد يصنف اسبانيا كملكية دستورية بعد استفتاء 1978 والسؤال هو ماهو الدور الاوربي في هذا التحول، في اواخر بيموز من عام 1977 كتب سواريز ثلاث رسائل لرئيس مجلس وزراء الاتحاد الاوربي⁽¹⁾.

طلب في كل واحدة منها انضمام اسبانيا لجزء مختلف من الاتحاد الاوربي، وقد فهم الاتحاد الاوربي، الرغبة الاسبانية بالتدرج في الانضمام واقر بها واخذت الرغبة الاسبانية بدراسة متأنية حتى بدأت دراسة الطلبات الاسبانية عام 1979 ومعها المفاوضات بين لطرفين وصرح روي جديتزر رئيس المفوضية الاوربية انذاك (ان اسبانيا جزء من اوربا ، وان اوربا لن تكون مكتملة بلا اسبانيا)⁽²⁾ ، ورغم المحاولة الانقلابية الفاشلة في شباط 1981⁽³⁾ ، إلا ان ذلك لم يؤثر على مسيرة العلاقة بين الطرفين، كما قام الاتحاد الاوربي باستنكار الحادث والوقوف ودعم النظام الديمقراطي الناشئ في إسبانيا، وقام الاتحاد الاوربي بالاجتماع بشكل طارئ يومي 23-24 آذار 1981 واصدر بياناً عبر فيه عن ارتياحه الشديد لموقف الملك والحكومة والشعب الاسباني بمواجهة الهجمة التي شنت على النظام الديمقراطي في البلاد⁽⁴⁾ ، كما قام زعيم المعارضة انذاك فيليب غونزاليس (رئيس الحزب الاشتراكي) بجولة اوربية حاثاً دول الاتحاد على الاسراع بقبول اسبانيا قائلاً على حد تعبيره (ان الشعب الاسباني اصبح يرى في الاتحاد الاوربي مرادفاً للديمقراطية)⁽⁵⁾ ومع كل هذا الدعم، إلا ان الاتحاد ليس من المؤسسات التي تأخذ قراراتها كرد فعل بل هو آلية متوازنة ذات طبيعة مؤسساتية تحتاج ان تأخذ مداها الزمن المطلوب، وقد جاء انتخاب غونزاليس نفسه كرئيس للوزراء بعد انتخابات 1982 ليعزز مسيرة الانتماء للاتحاد وتذليل العقبات⁽⁶⁾ وهذا فعلاً ما حصل حتى اكتمال دخول اسبانيا للاتحاد الاوربي عام 1986.

* تمثل الاشتراكيون بحزب العمال الاشتراكي الاسباني بزعامة فيليب غونزاليس الذي اصبح لاحقاً رئيساً للوزراء (والشيوعيين بالحزب الشيوعي في اسبانيا بزعامة سانتياغو كاريلو، للمزيد انظر:

Omer G. Encarnacion (Reconciliation after Democratization: Coping the past in the sprain) political Science Quarterly, The Academy of political Science, New York, vol.123, No.3, fall 2008, p.441.

1- كان أنذاك هو وزير الخارجية البلجيكي السابق هنري سيمون.

Angela K. Borne (The European Union and the accommodation of Basque difference in Spain) Manchester University Press 2008, p.58.

2- في 23 شباط 1981 قام الكولونيل انطونيو تيجيرو من قوة مايسمي بالحرس المدني (وهي اقدم وكالة للأمن في اسبانيا) والذي عرف في خدمته سابقاً بالتشدد بمواجهة متمردي اقليم الباسك وبقدمه على تمرد عسكري سابق في 1978 عرف باسم (تمرد غالاسيا) سجن على اثره سبع شهور، خرج بعدها ليقوم بانقلابه هو بالاشتراك مع 200 عضو مسلح من الحرس المدني بإقتحام مجلس النواب اثناء التصويب على رئاسة الحكومة وقاموا باحتجاز النواب والوزراء كرهائن ل18 ساعة ويبدو ان المتأمرين كانوا يعولون على دعم الملك الذي استنكر المحاولة ودعا لفرض القانون معه ادى لتسليم انفسهم لقوى الامن بلا خسائر في الارواح في اليوم التالي. للمزيد عن المحاولة انظر:

Adrian Shubert (The Military Threat to Spanish Democracy a Historical perspective) Armed Forces and Society, Sage, Thousand Qak, vol.10, No.4, Summer 1984, p.531.

3- Ibid P

4- Ibid P.532.

5- Martin Gorce (Spain Knocking Doors) Harvard International Review, Harvard University, vol.4, No.5, February 1982, p.17.

6- عارضت فرنسا في البداية دخول اسبانيا خوفاً من المنافسة الزراعية كما برزت مشكلة ترتيب حصص اسبانيا من الصيد في المياه الاوربية ، لا سيما وان الاسطول الاسباني كان يعادل اساطيل الدول الاعضاء وغيرها من القضايا التي احتاجت وقتاً وتعاوناً مشتركاً لحلها جميعاً، للمزيد حول مفاوضات الاتحاد لانضمام اسبانيا، انظر:

Antonio Moreno Juste and Cristiana Blanco Sio Lopez (Spain and the European Integration process 1945-2010) AVCE.

www.cvce.eu/content/publication/2010/5/11/bfq1b328-fbed.

المطلب الثاني

مبررات التدخل الاقليمي في العراق بعد 2003

باتت قضية التحول الديمقراطي خاصة في العالم العربي، إحدى أهم القضايا المطروحة على ساحة الدولية والمحلية؛ ففي كل مرحلة من مراحل التطور السياسي في التاريخ المعاصر تبرز منطقة بعينها لتحتل أولوية معينة، وتصبح هي "النموذج" (1).

كان للمؤثرات الخارجية المرتبطة بالتحولات التي طرأت على المحيط الدولي والإقليمي بعد انتهاء الحرب الباردة وانهايار الأنظمة الشيوعية في أوروبا دور كبير في التحول الديمقراطي، وتعرضت هذه الأنظمة إلى ضغوط خارجية خاصة من قبل الولايات المتحدة بعد أن أصبحت القوة الكبرى المهيمنة على النسق الدولي لتبني هذه الأنظمة إصلاحات اقتصادية وسياسية.

ورغم بعض التشابه مع بعض التجارب العربية، إلا أن عوامل أخرى كثيرة تبقى مختلفة، من هنا الثقافة العامة؛ فأوروبا الشرقية في النهاية تتشارك مع أوروبا الغربية في أصولها الثقافية. أما العالم العربي-الإسلامي، فتظل له ثقافته الخاصة الممتدة عبر تراثه الطويل؛ فالديمقراطية هي وليدة الليبرالية الثقافية والحداثة، وتلك وإن كان العالم العربي قد عرفها إما لفترات وحقب تاريخية معينة أو من خلال مساهمات فردية لكتاب ومفكرين رواد- فإنها ظلت حبيسة بحكم تجرُّر تراث مغاير لها. وحتى مفهوم الحرية ظل مثار جدل واختلاف في مرجعيته الثقافية العربية-الإسلامية عن مثيله (في الليبرالية الحديثة) (2).

بالمقابل شهدت الدول العربية نماذج تغيير مختلفة قبل أن يتم تدشين الربيع العربي كنموذج جديد، ومن الصعب أيضًا المطابقة بين العامل الخارجي أو دور البيئة الدولية في الحالتين الأوروبية الشرقية والعربية؛ ففي الحالة الأولى (أوروبا الشرقية)، كان للولايات المتحدة مصالح تجعلها تضع دعم التحول الديمقراطي

1- بول سالم، الربيع العربي من منظور عالمي: استنتاجات من تحولات ديمقراطية في أنحاء أخرى من العالم، مركز مالكوم كير كارنيغي للشرق الاوسط، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2011. <http://arabic.carnegieendowment.org/publications/?fa=view&id=459802011>.

● نهاية الحرب العالمية الثانية، امتد النظام الديمقراطي ليشمل دول أوروبا الغربية كلها، كما أفسح المجال لتحول دول المحور المهزومة. (إلى الديمقراطية، وكانت حالتا ألمانيا واليابان هما الأبرز، وإن شككتنا الاستثناء بحكم خضوعها للتدخل الخارجي المباشر، أما أثناء فترة الحرب الباردة، أي في السبعينيات من القرن الماضي، فقد امتد الأمر إلى دول جنوب أوروبا: إسبانيا ونحن في دراستنا هذه بصدده مقارنة مع العراق من حيث التغيير والتحول الديمقراطي، وكذلك كل من اليونان، والبرتغال، وأجزاء كبيرة من أميركا اللاتينية. وبعد الحرب الباردة وانهايار الاتحاد السوفيتي في 1991، امتد التحول الديمقراطي إلى أوروبا الشرقية. لقد كان لتجاوز أوروبا الشرقية مع مثيلتها الغربية أثر في تسهيل انتشار ثقافة الحرية وحقوق الإنسان، والتي كان لها دور أساسي في تفويض دعائم الأيديولوجية الشمولية، فضلاً عن تقديم الاتحاد الأوروبي النموذج والدعم في آن واحد لمثل هذا التحول. وإنللك، كان التغيير في أوروبا الشرقية متدرجاً منذ توقيع اتفاقية هلسنكي في منتصف السبعينيات من القرن الماضي. واعتمد التحول الديمقراطي هناك على مجتمع مدني قوي تحرر بعد قمع أمني طويل، وإصلاحات داخل الأحزاب الحاكمة، ووجود قضاء مستقل وإعلام حر، ومعارضة تقريباً موحدة مترامنة مع بروز جيل جديد من الناخبين مثلما تم من خلال الانتخابات كأداة للتغيير كما حدث في سلوفاكيا 1998، وأوكرانيا 2000 وفي صربيا 2000، وفي جورجيا 2003، وأوكرانيا مرة أخرى 2004، حتى أطلق عليها "ثورات انتخابية"، لأن فوز المعارضة في الانتخابات شكل البداية لعملية تغيير كبرى أفضت إلى الانتقال إلى الديمقراطية. ولا يعني ذلك تطابق جميع تلك الحالات، فقد اختلف الحال في بولندا والمجر وبلغاريا، ولكن العنصر اللافت هنا هو الانتشار الإقليمي للتحول الديمقراطي، وكذلك وجود عوامل دولية خارجية شديدة التأثير أيضاً ولا يمكن تجاهلها، تتمثل في مساندة الدول الغربية والولايات المتحدة بقوة لمثل هذا التحول، وأحياناً بشكل عسكري من خلال حلف الأطلسي، (مثل الحملة العسكرية التي قادها الحلف ضد نظام سلوودان ميلوسوفيتش في صربيا، ومثل دعم ما سُمي بالثورة البرتغالية في أوكرانيا. للمزيد انظر:..

هالة مصطفى، نماذج التحول الديمقراطي في العالم جنوب وشرق أوروبا.. أيها أقرب إلى التجربة العربية؟ مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية. 16 مايو/أيار 2010، ص 43.

2- كانت الحرب الباردة عامل مهم في هذا الصدد؛ فقد اختارت الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية دعم الدكتاتوريات الحليفة في إطار مواجهتها الشيوعية. لم يكن شعار الغرب الأساسي هو دعم الديمقراطية، وإنما مكافئة الشيوعية، لكن ظلت هناك خطابات بلاغية عن نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان في بعض المناسبات. ومع هذا ظل اهتمام جُل الأديبات التي تناولت العوامل الخارجية منصباً على ما أطلق عليه "دعم الديمقراطية" "Promotion" "Democracy"، وذلك حتى موجة الارتداد التي عانتها نظم الحكم الديمقراطية؛ إذ طُرِح سؤال هل انتبهت فاعلية سياسة دعم الديمقراطية بالخارج؟ وما الدور الذي يؤديه تطور النسق الدولي وما يصحبه من ظواهر كالعولمة، والتكامل الاقتصادي، في احتمالات انتشار الديمقراطية؟). للمزيد انظر:

عبدالفتاح ماضي، العوامل الخارجية والثورات العربية: أربع إشكاليات للبحث، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد 36، كانون الثاني-يناير 2019، ص 9.

في أوروبا الشرقية من الأهداف الرئيسية لإستراتيجيتها العالمية وأن تنفذ ذلك فعليًا، وأن تستقبل الأخيرة هذا الدور من دون الدخول في جدلية " الداخل والخارج" .

من هنا يقتضي فهم محاولات الانتقال الديمقراطي في الدول العربية العودة إلى التاريخ القريب، أي إلى ما قبل ثورات عام 2011 بعقود؛ إذ كانت الأدوار التي قامت بها قوى إقليمية ودولية في توجيه دفة عمليات الانتقال في عدد من مسارات الثورات واضحة. ففي ليبيا، لم يكن إسقاط النظام ممكناً من دون الدعم الخارجي، لكن البلاد أضحت ساحة لنفوذ قوى إقليمية ودولية عدة، ولم يكن بناء دولة المؤسسات الديمقراطية من أهداف هذه القوى⁽¹⁾ وفي اليمن، قدمت أطراف إقليمية ما عُرف بالمبادرة الخليجية التي تَزَعَّت فتيل الثورة وأبقت على الحزب الحاكم القديم، ليقوم هذا الحزب وجماعة أنصار الله (الحوثية) بالخروج عسكرياً على نتائج الحوار، وإشعال حرب امتدت لتشمل دولاً إقليمية عدة⁽²⁾. وفي البحرين، تم إجماع الحراك الشعبي بتدخل خليجي مباشر. وفي مصر، ساهم الدعم الإقليمي والدولي للثورة المضادة في إجماع ثورة 25 يناير وإعادة إنتاج منظومة شبيهة بسابقتها. أما في سورية، فقد تحولت الثورة إلى حرب طاحنة بحكم تدخل أطراف متعددة إقليمية ودولية ولا يزال. ولعل النجاح النسبي للثورة التونسية يرتبط إلى حد بعيد ببعد البلاد عن تنافس الدول الكبرى⁽³⁾.

وعلى الرغم من رفض إيران الحرب على العراق وتنديدها بها، فأنها على المستوى الرسمي والعلني أبدت ترحيباً واضحاً بالمتغيرات السياسية التي جرت بعد الحرب⁽⁴⁾، وعدتها بداية جيدة لعودة الاستقرار والعلاقات السياسية مع العراق، إذ أن سقوط (العدو التقليدي) بنظر إيران-العراق يبدد عدو أقوى هو الولايات المتحدة، أريك الموقف الإيراني ما بين الوقوف الإيراني الى جانب العراق في محتته، وبين التدخل في شؤونه بغية دعم مصالحها وحماية أمنها من خطر تراه قادماً لا محالة، وذلك بوجود قوات الاحتلال الأمريكية في جوارها المباشر، الأمر أدى الى تصاعد دور القوى الإقليمية غير العربية إلى المنطقة و سهولة اختراق النظام الإقليمي العربي و التأثير في أولويات دول المنطقة. خاصة في ظل الضعف العربي المتزايد و منذ سقوط النظام 2003 و حتى ثورات الربيع العربي، فانهيار الأنظمة في مصر و ليبيا و اليمن و سوريا عززت التدخل في الشؤون العربية .

لنا يجب تحليل رؤية وإدراك الرعاة الإقليميين لمسائل التغيير الإستراتيجي الذي سيحدث نتيجة عمليات التحول الديمقراطي في المنطقة وأثر ذلك على الصراع الإقليمي-الإقليمي وتغير موازين القوة، وقد اعتمدت إيران استراتيجية نبعت من قنوات إدراك صناع القرار فيها على ضوء المتغيرات الجديدة التي نتجت عن احتلال العراق، تمثلت أساساً في:

● وحول الربيع العربي، اعتبر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن التدخل الخارجي أدى بأحدائه إلى أن تتطور في سبنايو "غير متحصّر". وبالتالي، فهذا الربيع العربي أعاد إدخال روسيا إلى الملفات الداخلية في المنطقة ورجح مفهومها بالحاجة إلى تكريس المرجعية الدولية في الأمم المتحدة بعدما تجاوزتها الولايات المتحدة في حربي يوغوسلافيا 1999 والعراق 2003 وانفردت بسياسة التدخل الخارجي. ارتبطت نتائج الربيع العربي في بداياته بعوامل داخلية مجتمة، فلقد دفعت التحركات الشعبية إلى حدوث فراغ سياسي وانكشاف الساحات المحلية أمام كتلتين أساسيتين: القوى الشبابية والجمعية الصاعدة من جهة والمؤسسة العسكرية من جهة ثانية؛ فحيث قام التوازن بينها اقتصر التدخل الخارجي على المراقبة السياسية والمساعدة في إنجاز التحول، وذلك في حالي مصر وتونس، وحيث اختل التوازن استوجب الأمر تدخلاً إقليمياً ودولياً لدواعٍ إنسانية تتعلق بواجبات المجتمع الدولي في الحفاظ على السلم وحماية المدنيين كما في حالات ليبيا واليمن وسوريا. أنظر: بهاء أبو كروم، الربيع العربي بين الإستراتيجيتين: الأميركية والروسية، جريدة الحياة، 31 مارس/آذار 2012.

- 1- يوسف محمد الصواني، الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح والثورة، ترجمة وتحقيق لطفي زكراوي، بيروت: منتدى المعارف، 2013، ص 148 - 152 .
- 2- عبد الفتاح ماضي، عمليات الحوار بعد انتفاضات 2011 العربية جنيف: مؤسسة قرطبة بجنيف، 2016، ص 34 - 37 .
- 3- عبد الوهاب الأفندي، الإسلام والدولة الحديثة، لندن، دار الحكمة، 1991، ص 121 - 122.
- 4- احمد عبدالكريم سيف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية، سلسلة: تحليل سياسات، إبريل/نيسان 2012، ص 14.

● ضعف النظام الإقليمي العربي و الذي يتجلى ضعفه بوضوح في الأداء الجماعي، بالإضافة لشخصنة السلطة و الديمقراطية الشكلية، حيث كشفت ثورات الربيع العربي ضعف فكرة الديمقراطية، و هو الأمر الذي استغلته الاطراف الإقليمية، الأمر أدى الى زيادة احتدام وزيادة التنافس الإقليمي علي النفوذ في المنطقة فيما بين إيران و تركيا، خاصة بعد الأزمة السورية. للمزيد أنظر: فاطمة الصادي، العراق في الاستراتيجية الإيرانية تناهي هاجس الأمن وتراجع الفرص، مركز الجزيرة للدراسات، 10 يوليو/تموز 2014، ص 3.

- سياسة الانحياز الحرج: اتبعت ايران هذه السياسة عندما وجدت أن مصالحها سوف تتضرر، وبالتالي أرادت الافتتاح على الولايات المتحدة على الأقل لدرء المخاطر المتوقعة من جانب الولايات المتحدة عليها، وفي الوقت نفسه تتجنب أي مواجهة مع العراق أو إثارة أي خلافات أو مواجهات يمكن أن تُفسر بأنها انحياز إيراني للجانب الأمريكي.

- سياسة مواجهة التديعيات: اتبعت ايران هذه السياسة بعد أن تأكدت بأن الهدف الأمريكي ليس الإطاحة بالنظام السابق في العراق، وإنما يتعدى ذلك ليشمل النظام في سوريا وإيران، إذ تزايد تهديد صقور الإدارة الأمريكية الذين اعتبروا أن الدور التالي سيكون من نصيب ايران، وأن الولايات المتحدة على استعداد لمساندة ما اعتبرته نضال الإيرانيين من أجل نيل حريتهم، وقد دفعت هذه التهديدات إلى بلورة السياسة اللازمة لمواجهة تداعيات ما بعد الحرب على العراق⁽¹⁾. ورأت إيران أن الفرصة باتت مواتية لقيادة المنطقة على الرغم من التواجد الأجنبي الكثيف في المنطقة⁽²⁾.

وقد اعتبرت ايران العراق بمثابة عمق أمني لها، ما جعلها تستخدمه كورقة ضغط من طرفها للتعامل مع الجانب الأمريكي للمناورة والتفاهم حول قضايا أخرى تم منها القومي ومصحتها الوطنية، خاصة برنامجها النووي⁽³⁾.

إذ أن التدخلات الإقليمية تمثلت بإدراك الدول المجاورة للعراق بأهمية التغيير الذي حصل فيه وخوفها من الانتقال لها، كونها أدركت أن نجاح هذا التغيير إذا أثمر بأطر سلمية وبسياقات ديمقراطية سيهدم خصوصية الرؤية الإستراتيجية للمنطقة، هذا التحدي في واقعه يمثل بالصراع بين ثلاثة محاور إقليمية هي المحور العربي والمحور التركي والمحور الإيراني، وكلاهما يملكان أجندات داخلية ضمن القوى والأحزاب السياسية دفعت في تعطيل العمل السياسي داخل العراق من جهة ووظفت جهودها السياسية لصالح ذلك المحور أو ذلك، فكان من نتيجة ذلك الصراعات المختلفة التي أضرت أهدمت أن صح التعبير محركات التنمية المجتمعية على الأوسع كافة، وفي هذا الصدد يمكننا إن نرصد مجموعة من العوامل الداخلية أضرت بالتحقق العراقي ودفعت بيه نحو عدم الاستقرار.

الصراع الإقليمي على النفوذ والسيطرة داخل العراق ما بين القوى الإقليمية المختلفة نفسها، فييران على سبيل المثال مارست دورها الإقليمي على الساحة العراقية بشكل كبير وتدخلت في شأنه الداخلي وكان لها الدور البارز في التأثير على استقرار العراق من عدمه، ولا سيما فيما يتعلق بالاستقرار السياسي من عدمه، لأنها تحشى من نجاح المشروع الديمقراطي الأمريكي في العراق لأنها تعتبر نفسها المرحلة الثانية بعده في إستراتيجية مكافحة الإرهاب. لذلك فهي استخدمت العراق كورقة سياسية للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص برنامجها النووي. ومن ثم تدخلت في صراع مع القوى الأخرى كتركيا ومع المملكة العربية السعودية ومع الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁴⁾.

أما بشأن العامل الإسرائيلي، فيمكن القول أن هناك معادلة ظلت قائمة تربط بين مسألتَي أمن الدولة الإسرائيلية ووجود نمط الحكم المستبد بالعواصم العربية، وذلك خوفاً من أن تؤدي أي عملية إصلاح إلى وصول الإسلاميين أو أي قوى وطنية أخرى إلى السلطة. قامت هذه المعادلة منذ ما قبل "معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية"، ثم مثلت الثورات العربية تهديداً وجودياً لها ولشريعة الدولة الإسرائيلية وسرديتها التاريخية. ولهذا اعتبر الساسة الإسرائيليون أن قيام حكومات عربية ديمقراطية منتخبة خطرٌ على شرعية وجود دولتهم⁽⁵⁾، ووصف تنبهاو ثورات عام 2011 بأنها زلزال يهز أنظمة الحكم ويهدد بنشوء شرق أوسط جديد، معتبراً أن مبارك "كان صديقاً عظيماً لإسرائيل"، وتحت عنوان "خطة تنبهاو لوقف الإسلام"، نشرت جريدة معاريف

1- عمر كامل حسن، المجالات الحيوية الشرق الأوسطية في الاستراتيجية الإيرانية، لبنان، البار العربية للعلوم ناشرون، 2015، ص 330.
2- حبيبة زلاقي، أثر المتغير الدولية على الدور الإقليمي لايران في الشرق الأوسط_فترة مابعد الحرب الباردة، كلية الحقوق والعلوم السياسية - قسم العلوم السياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية-علاقات الدولية، جامعة بانه، 2013، ص 241.
3- عمر كامل حسن، المجالات الحيوية الشرق الأوسطية في الاستراتيجية الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص 328.
4- أحمد فاضل جاسم داود، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003 دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية ... والآفاق المستقبلية، للمزيد، أنظر: <https://www.iasj.net/iasj/download/0383124f0f9e7903>
5- عبد الفتاح ماضي، "قراءة في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي تجاه الثورات العربية"، مركز الحضارة للدراسات السياسية، 10 / 1 / 2018، شوهد في 15 / 1 / 2019، في: <https://bit.ly/2SQoVGI>

في 3 آب/ أغسطس 2011 تصريحات تنبأهو الداعية إلى إنشاء صندوق دولي لدعم خصوم الإسلاميين في العالم العربي على غرار خطة مارشال في أوروبا؛ وذلك لتشجيع ما أسماه التحرك نحو الديمقراطية والنمو الاقتصادي⁽¹⁾.

اما على صعيد الجارة تركيا فإنها سعت لإيجاد أتباع ومناصرين لها داخل العراق ، فعلى الرغم من إن دورها كان في بداية الأمر تقديم التسهيلات للجانب الأمريكي ومواجهة حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي العراقية إلا أن دورها في السنوات الأخير اخذ طابعا مختلفا من خلال تدخلها المباشر والعلمي لتقديم الدعم والمساعدة للأطراف الموالية لها بالتنافس مع ما تقوم بيه إيران ، مما أضر باستقرار المجتمع العراقي ودفع به نحو المنافسة بين محورين مختلفين تم اعتماد على تجسيد البعد الديني الذي يعد بطبيعته بعداً طائفياً شوه المجتمع العراقي وثقافته الأصيلة وأركه حتى في مستواه الثقافي الذي كان ولا يزال يرفض النعرات والثقافات الطائفية . أذن ما يميز التدخلات الإقليمية في العراق نواياها المختلفة المرتبطة أساسا بأهدافها المتباينة والمتعددة وفقا لأيدولوجياتها التي حولت العراق ساحة لتصارح النفوذ والمصالح وعملت بتدخلاتها على تحديد مستقبله ومآلاته⁽²⁾.

سعت القوى الإقليمية إلى طرح مشاريع سياسية داخل العراق لغرض فرض سياساتها وضمان مصالحها، الأمر الذي أدى إلى تصارع تلك المشاريع على الساحة العراقية بين ما هو ديني أو علماني ، مما أربك الاستقرار المجتمعي داخل العراق وعرضه إلى هزات كبيرة كان لها الأثر البالغ في دخول العراق منذ عام 2003 في موجة طائفية غير مبررة بسبب تقاطع الإرادات الإقليمية مع بعضها البعض من جهة وتقاطعها مع سلطة الاحتلال الأمريكية من جهة أخرى .

تمثلت التدخلات الإقليمية أيضا في رسم السياسات الداخلية للعراق وفق مشاريعهم السياسية التي كانت تهدف من جملة ما تهدف إليه إلى استغلال ثرواته النفطية ، وتحويل العراق إلى سوق مستهلك للبضائع ومنتجات الدول الإقليمية . من خلال ربطه بمجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية ولاسيما مع تركيا وإيران والتي لم تنلمس بعد فوائدها لحد الآن.

ستنتج من كل ما تقدم أن الدول الإقليمية لم تقدم إي مساعدة نحو الاستقرار في العراق رغم دخولها في الكثير من المؤتمرات الخاصة بالعراق وانتشاله من دوامة العنف وعدم استقرار ، إذ بإمكانها أن تلعب دور الوسيط والمساند ما بين الكتل السياسية المتناحرة باتجاه حفظ التوازن الديمغرافي ودعم العملية الديمقراطية في العراق وتدفع باتجاه إعادة ثقها بالشعب العراقي.

المبحث الثاني

نتائج التدخل الإقليمي في اسبانيا والعراق

من النادر حدوث عملية انتقال ديمقراطي دون وجود مقدمات تدفع الحكم التسلطي بل تجبره على تقديم تنازلات، فالديمقراطية في كل تجارب الأمم حق ينتزع بالقوة، عندما تصبح تكلفة الحكم التسلطي عالية الثمن، لذلك فهي لا تتم إلا ضمن عوامل وأسباب تدفع بالأوضاع نحو التحول الديمقراطي. وبصفة عامة فقد أصبح من المؤكد أن عملية التحول الديمقراطي إلى نظم ديمقراطية، وترسيخ هذه النظم هي في الأغلب عملية معقدة ، تتداخل في تشكيل مساراتها وتحديد نتائجها جملة من العوامل الداخلية والخارجية التي يتفاوت من حالة إلى أخرى.

كما أكدت خبرات وتجارب التحول الديمقراطي على الصعيد العالمي خلال العقود الأربعة الماضية على ان هناك بعض القضايا والإشكاليات على النحو الذي ينهي أو يحد من تأثيراتها السلبية عليها ونحن من دراستنا هذا هو تسليط الضوء على بعض قضايا وإشكاليات التدخل والتحول الديمقراطي على الصعيد العالمي، تجربة أسبانيا والنظر إلى أهم دلالاتها في السياق العربي منها العراق عام 2003، حيث يكون نتائج التدخل موضوع دراستنا ومقارنته بحالة التغيير الديمقراطي في اسبانيا عام 1975 والحال أيضاً من خلال مطلبين.

1- المصدر نفسه.

2- المصدر نفسه.

المطلب الأول

نتائج التدخل الإقليمي في أسبانيا

انضمت اسبانيا الى منطقة التعاون الاقتصادي الأوربي (OECD) في 1959⁽¹⁾ ولم تقرر اسبانيا الانضمام لمفاوضات رابطة التجارة الحرة الاوربية (EFTA) إلا ان بعد ان انتهت معظم المشاكل العالقة في التجمع عام 1962⁽²⁾ ، ومع ذلك فقد ظلت هناك نظرة اوروبية رافضة لاسبانيا بسبب طبيعة نظامها الفرانكوي الدكتاتوري، لكن بعد التحول الديمقراطي تولد نوع من الهوس الاسباني للانضمام للمجموعة الاوربية لكن وبعد عقود من الاعزال الاسباني عن المحيط الأوربي استطاعت اسبانيا الانضمام اخيراً للمجموعة الاوربية عام 1986 ، مدركة انها بهذا الانضمام ستوطد عملية تحولها الديمقراطي من جهة وتقوي مؤسساتها الديمقراطية وتحديث بنائها وهيكلها الاقتصادية وستقوي علاقاتها بمحيطها وتعيدها للوضع الطبيعي الذي ينبغي ان تكون عليه، وقد نعمت اسبانيا بالكثير من الفوائد نتيجة انضمامها للمجموعة الاوربية، فقد استفادت اسبانيا كثيراً من الصناديق الهيكلية الاوربية⁽³⁾ ، في تحسين وتطوير بنائها التحتية وزيادة رأسها، بالإضافة الى توسع التجارة البينية مع المحيط الاوربي بشكل متسارع وتدفع الاستثمارات الاجنبية بشكل هائل. من بين الفوائد التي جنبتها اسبانيا من دخولها المجتمع الاوربي هو تقلص الفوارق بينها وبين محيطها اقتصادياً، فعلى سبيل المثال ارتفع نصيب الفرد من الدخل القومي في اسبانيا من 56% بالنسبة للمتوسط الاوربي عام 1986 (عام دخول اسبانيا للاتحاد) الى 83% عام 1990، الأمر الذي ادى (وخلافاً للتوقعات) الى تحول اسبانيا لتصبح احد المؤسسين لاحقاً للاتحاد النقدي الاوربي (EMU) عام 1999⁽⁴⁾ .

ويقول بول كريستوفر مانويل المتخصص بالشأن الاسباني ان هناك دروساً عدة ينبغي التأكيد عليها من ملاحقة قصة العلاقة بين اسبانيا ومحيطها الاوربي. **اولاً** – ان دخول اسبانيا الى الاتحاد الاوربي احتوى على عناصر ذات طبيعة محلية وعالمية بنفس الوقت: فمن جهة نظرت العديد من الدول الاوروبية الاخرى لموضوع انضمام اسبانيا لهم في ضوء معايير المنافسة الاقتصادية بينهم وبين اسبانيا فمن جهة كان هناك اهتمام واضح بقضية كيان الدولة ومستقبلها بعد دخول الاتحاد، لكن من جهة ثانية كان هناك اهتمام باعداد اسبانيا لتكون عضواً فاعلاً لمنافسة عالقة الاقتصاد العالمي في حينها مثل اليابان والولايات المتحدة.

ثانياً – ان الاعتبارات السياسية كانت هي الدافع الاساسي وراء قرار اسبانيا ورغبتها بالتوجه للاتحاد الاوربي، فمن جهة كانت هناك رغبة اسبانية كما سبق ووضحنا بانتهاج طريق الديمقراطية والتحديث لاقتصاده وبناءه السياسية بل والاجتماعية نفسها عبر الشراكة الأوربية ، ومن جهة ثانية فان التداخيات الاقتصادية للتكامل الاوربي تعد مظهراً عميقاً وتلعب دوراً مهماً بالنسبة لعضويتها.

ثالثاً – ان النجاح الاقتصادي يمكن ان يحسن الروابط السياسية، فقد جلب التكامل الاوربي دوراً في تقريب العلاقات بين اسبانيا والعديد من الدول الاوربية التي كانت مملوءة بالموارث التاريخية السلبية مثل العلاقات الاسبانية – البرتغالية، او الاسبانية -الفرنسية.

رابعاً – كان قرار الانضمام الى الاتحاد الاوربي مدعوماً من قبل معظم الاحزاب السياسية في اسبانيا بل ان الاكثرية الساحقة من الشعب ادركت اهمية وتميز هذه الخطوة ودعمتها، لان هذه العضوية تدعم النمو الاقتصادي وبالتالي زاد من معايير الحياة وجودتها للشعب الاسباني، واستطلاعات الرأي في هذا المجال تأثرت بالمؤسسات الاوربية والاسبانية والتي تظهر ان الرأي العام والمواقف العامة للمواطنين الاسبان تجاه التكامل مع اوربا هي بشكل عام مفضلة او مؤيدة له.

1- Goran Ohlin (The Organization for Economic Cooperation and Development) International Organization, University of Wisconsin press, Madison, vol.22, No.1, winter 1968, P.238.

2- Sieglind Gstohl (EFTA and the European Economic Area or the politics of Frustration) Cooperation and Conflict, Sage, London, vol.29, No.4, December 1994, P.351.

3- صناديق الاستثمار والصناديق الهيكلية الاوربية (ESIFs) وهي اجهزة مالية معدة لتنفيذ السياسة الإقليمية للاتحاد الاوربي وتهدف لتقليل الفوارق الإقليمية في الدخل والرفاه والفرص، وقد استفادت أكثر مناطق اوربا فقراً من هذه المؤسسات، للمزيد انظر:

Laura Polverari and John Bechtler (The Contribution of European Structural funds to Territories Cohesion) The Town planning Review, Liverpool University press, Liverpool, vol.76, No.1, 2005, p.29.

4- Tal Sadeh and Amy Verdun (Explaining Europe's Monetary Union: A Survey of the Literature) International Studies Review Wiley, New York, vol.11, No.2, June 2009, p.284.

خامساً- عضوية اسبانيا في المجموعة الاوربية قد غيرت من دورها في الخريطة العالمية، ذلك ان هذه العضوية قد انتهت حالة العزلة النسبية لاسبانيا والتي هي السبب الاساس للتخلف الاجتماعي والثقافي والاقتصادي لاسبانيا لهذا عادت اسبانيا لتصبح لاعباً اورياً اساسياً من جديد، ويرى الاسبان ان بلدهم كان يعتبر في قلب السياسة الاوربية خلال القرون الاخيرة، وهاهي اسبانيا تعود مرة ثانية للعب هذا الدور.

سادساً- منحت عضوية الاتحاد الاوربي لاسبانيا موقعاً تنافسياً أفضل فاسبانيا التي كانت دائماً بلد المهاجرين الى بقية دول اوربا، تحولت وتحول مهاجروها بفضل هذه العضوية الى مواطنين اصلاء في الدول التي هاجروا اليها وبالتالي فقد انتهى كل مشاكل التمييز التي كان يعانيها المهاجرون الاسبان، فعلى سبيل المثال عانى الصيادون الاسبان سابقاً من عدم القدرة على الوصول للمياه الاوربية والصيد فليها بحرية لكن الوضع تغير بعد دخول اسبانيا للاتحاد⁽¹⁾، واضطرت اسبانيا لزيادة كفاءة مرافقها الاقتصادية وقدرتها الانتاجية لمواكبة الاقتصادات الاوربية الناشطة، فازدادت انتاجية العمالة الاسبانية، كما أتاح دخول اسبانيا للسوق الاوربية إمكانية ممتازة لتحويل الاقتصاد الاسباني من وضعه التقليدي السابق بالاعتماد على الصناعات القديمة (كالنسيج والجلود والملابس... الخ). بعدما ظهرت الاقتصادات الاسيوية المنافسة، الى صناعات حديثة (كالصناعات الكيماوية والآلات والصلب والمعادن... الخ) كما تلقت اسبانيا الكثير من التمويل من الاتحاد سواء كانت تمويلات هيكلية او عبر صندوق تمويل التنمية الإقليمية الاوربية⁽²⁾، صندوق الدعم الاجاعي، صندوق دعم الضمان والقيادة الزراعية⁽³⁾ وغيرها من مؤسسات التمويل الاوربية.

سابعاً- التقارب الاقتصادي الحقيقي هو عملية بطيئة، ففي عام 1999 اصبح اسبانيا عضو مؤسس للاتحاد النقدي الاوربي، لكنه لاحقاً تم اكتشاف ان اسبانيا (مع دول أخرى في الاتحاد) مستعدة من ترشيحها للانضمام الى منطقة اليورو بسبب التضخم، معدل الفائدة، الدين، معدل التبادل، ومتطلبات العجز العام التي اتفق عليها في معاهدة ماستريخت⁽⁴⁾، الأمر الذي اظهر بجلاء التقارب الشكلي لاسبانيا مع بقية دول الاتحاد، ولهذا اصبح لزاماً على اسبانيا ان تنجز معدل نمو أعلى بكثير من بقية دول الاتحاد لتتمكن من اللحاق بها وتعويض مافاتها، وهذا ماتطلب مزيداً من تحرير او لبرلة اسواق العمالة والخدمات واستغلال أمثل لمصادرها الانتاجية، كما أن التقارب يتطلب ايضاً اصلاحات مؤسسية في مجال سياسات البحث والتطوير وفي التعليم وفي البنى التحتية المدنية وتعزيز المبادرة وزيادة امكانيات العمل الخاص (البرنس) وزيادة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وانظمة تدريب أكثر فعالية وفضل، واخيراً فان سياسة تقارب افضل من الموجودة حالياً ستطلب مزيداً من النقاشات حول دور الاستثمار العام وبرامج الرفاهية في اسبانيا.

ثامناً- التكامل الاوربي لم يؤد الى التقارب في النفقات الاجتماعية، اذ بينما ازدادت النفقات الاجتماعية في اسبانيا، فان النجوة في هذه النفقات بين اسبانيا وبين بقية دول القارة قد ازدادت بشكل واضح⁽⁵⁾.

تاسعاً- ان عضوية الاتحاد الاوربي لها فوائد كما أن لها اعباء، وقد رأيناكم فادت هذا العضوية اسبانيا، في نفس الوقت فان تجارة اسبانيا مع دول المنطقة قد توسعت بشكل كبير وازداد الاستثمار الاجنبي بشكل متعاظم و واحدة من اهم نتائج هذه التطورات هو تقليل الفوارق التي كانت تفرق اسبانيا عن بقية دول القارة، لكن هذه العملية حملت اسبانيا كلفاً اضافية و اعباء اخرى مثل التعديل الاقتصادي، تراجع السيادة والتجانس الثقافي، فالتكامل الاوربي

1- Sarah Keene Meltzoff and Edward LiPuma (The Troubled Seas of Spanish Fishermen: Marine Policy and the Economy of change) American Ethnologist, Wiley, London, vol.13, No.4, November 1986, p.695.

2- صندوق تمويل التنمية الإقليمية الاوربية (ERDF) هو دعم يقدمه الاتحاد الاوربي وهدفه هو تحويل الاموال من الاقاليم الثرية في الاتحاد الى الاقاليم الافقرة (وليس للدول) والاستثمار في البنى التحتية والخدمات في الاقاليم الاقل نمواً وهذا مايجعل هذه الاقاليم ان تنمي استثمارات قطاع خاص جاذبة وتخلق فرص عمل خاصة بها، انظر:

Mario Rui Martins and John Mawson (The Revision of the European Regional Development Fund Regulation) Bult Environment, Alexandrine press, Abingdon, vol.7, No.3 / 4, 1981, p.190.

3- صندوق دعم الضمان والقيادة الاجتماعية (EAGF) وهو صهام يستهلك جزء مهم من ميزانية الاتحاد وهو يمنح دفعوات مباشرة للمزارعين ضمن مايعرف ب (السياسة الزراعية العامة CAP) ويقدم الحسابات لتنظيم الاسواق الزراعية للمزيد انظر:

European Agricultural Guidance and Guarantee Fund
<https://uia.org/s/or/en/1100065741>

4- معاهدة ماستريخت ، وقعت عام 1992 من قبل الدول الـ 12 في الاتحاد الاوربي وهي المعاهدة المؤسسة للاتحاد الأوربي ، واحكام تأييس المواطنة الاوربية بعملة موحدة وسياسات خارجية وامنية واحدة واعتبرت الخطوة الاساسية نحو الدولة الفدرالية الاوربية، للمزيد حول المعاهدة وبودها لاسيا الاقتصادية والمالية منها، انظر:

Joseph M. Grieco (The Maastricht Treaty, Economic and Monetary Union and the Neo-Realist Research program) Review of International Studies, Cambridge University Press, Cambridge, vol.21, No.2, January 1995, p.22.

5- Mauro Guillen (The Limits Convergence: Globalization and Organizational change in Argentina, South Korea, and Spain) Princeton University Press, Princeton, 2001, p.71.

كان وسيظل يملك في المستقبل المنظور اثراً عميقاً على المجتمع الإسباني وقضاياها الحية مثل الهوية القومية⁽¹⁾، قدرة مؤسسات الرفاهية على البقاء، وكان على إسبانيا الآن تطوع كل قوانينها لتصبح ملائمة للتشريع والروح الأوروبية سواء على المستوى الاقتصادي، وحتى الاجتماعي والثقافي ناهيك عن السياسي طبعاً، وبالطبع كان على إسبانيا أن تضع اهتمام خاص لقضية الاسعار والتعريفات الكمركية ونظام الضرائب، هذا في المرحلة الاولى، اما المرحلة الثانية فتضمنت إزالة جميع الحواجز التقنية بوجه حرية التجارة وهذا كان يعني اعباء التكاليف واضحة وفقها إسبانيا من اجل اقرار دخول ناجح للاتحاد وتضمنت هذه الاعباء استمرار خصخصة مؤسسات الدولة والبنى الصناعية وتحريكها هذه الاجراءات ترجمت الى زيادة الكفاءة والتي لم فرضها ضمن اطار مأكرواقتصادي مستقر⁽²⁾.

عاشراً- لعبت صناديق دعم الاصلاح الهيكلي وتماسكه دوراً محورياً في العملية برمتها، فقد كانت هذه الصناديق ادوات مصممة من قبل الاتحاد الاوربي لتنمية السياسات المؤدية لتماسك الاتحاد، وصناديق الحفاظ على التماسك (Cohesion Funds)⁽³⁾ التي وضعت في ماستريخت لتعويض الدول الأقل دخلاً (ايرلندا، اليونان، البرتغال، اسبانيا... الخ) وهذه المبالغ تستهلك عادة ثلث ميزانية الاتحاد الاوربي⁽⁴⁾ وخلال الفترة الممتدة من 1994-1999 فان مساعدات الاتحاد الاوربي مثلت 1.5% من الناتج الاجمالي لاسبانيا⁽⁵⁾، وقد ساهم التمويل الاوربي في خفض معدلات الاستثمار العام لتبقى مستقرة منذ منتصف الثمانينات⁽⁶⁾، ثم ارتفع الاستثمار منذ 1985 بمعدل 15% سنوياً لاسبانيا بحيث قدر تأثير هذا الدعم على نسبة الاستثمار العام في الاقتصاد الإسباني خلال السنوات الاخيرة ليزيد 0.5% من التمويل الاوربي⁽⁷⁾. وفيما يلي جدول يوضح نسبة دعم الصناديق الهيكلية وصناديق التماسك لاسبانيا مقارنة ببقية دول الاتحاد الاقل دخلاً⁽⁸⁾:

1- واجهة اسبانيا على سبيل المثال في الفترة ما بين 2017-2018 ازمة سياسية خطيرة داخلياً عرفت باسم الازمة الدستورية الاسبانية او ازمة اقليم كتالونيا ما بين الحكومة الاسبانية والحكومة المحلية في كتالونيا التي طالبت بحق تقرير المصير بهذا لمطالبها بالاستقلال وقد تراوحت رد الفعل الحكومية في اسبانيا ما بين الطريقة القسرية والقامعة لهذه الدعوات وما بين الرغبة الحذرة في معالجة هذه الازمة وفق الطريقة الاوربية البرالية بتنظيم الاستفتاء مثلاً اسوة بما فعلت بريطانيا في أزمة اسكتلندا عام 2014، للمزيد حول طريقة معالجة اسبانيا لازمة كتالونيا، انظر:

Pierre Vilar (Spain and Catalonia) Review, Research Foundation of State University of New York, New York, vol.3, No.4, spring 1980, pp.527-577.

2- مأكرواقتصادي (economics Macro) هو فرع من الاقتصاد يتعامل مع الاداء والبنى والسلوك وصنع القرار، ومثالها، استخدام الفائدة، الضرائب، الاتفاقيات الحكومية لتنظيم النحود الاستقرار الاقتصادي وهذا بالطبع على اطار الاقتصاد الوطني او الاقليمي او الدولي، انظر:

Steve Williamson (Notes on Macroeconomics Theory) University of Iowa, Iowa City, 1999, p.1.

3- صناديق التماسك وضعت عام 1994 لتوفير الدعم والتمويل لمشاريع الشبكة الاوربية العابرة للحدود والبيئة بين الدول الاعضاء والتي انصبت الفرد القومي الاجمالي فيها يقل 90% عن معدل دول الاتحاد، وقد اقرت في معاهدة ماستريخت وتتضمن اوجه الاستثمار في (البيئة، الشبكات الاوربية العابرة، الدعم التقني)، انظر:

Carmen Ruiz (New Methods and Results in Measuring the Efficiency of EU fund: The Spanish Case) Society and Economy, Academia Kiado, Madrid, vol.30, No.2, December 2008, p.245.

4-Ibid.

5- هذا المعدل المنخفض قليلاً الى 1.1% للفترة من 2000-2006 بسبب انخفاض معدلات الاتفاق الاوربية بشكل عام من جهة، وبسبب سياسات توسع الاتحاد وضم اعضاء جدد. انظر:

Miguel Sebastian (Spain in the EU: Fifteen Years May not be Enough) paper presented at the Conference in Mindade Gunzburg Center for European Studies, Harvard University, 2001, p.25.

6- Ibid, p.26.

7- Ibid, p.26.

8- Ibid, p.25.

اسبانيا	البرتغال	ايرلندا	اليونان	نسبة المساعدة متوياً قياساً للناجح المحلي الاجمالي
0.7	3	2.5	2.6	1993-1989
1.5	3.3	1.9	3	1999-1994
1.3	2.9	0.6	2.8	2006-2000
				نسبة المساعدة متوياً قياساً لاجمالي تكوين رأس المال الثابت
2.9	12.4	15	11.8	1993-1989
6.7	14.2	9.6	14.6	1999-1994
5.5	11.4	2.6	12.3	2006-2000

احد عشر- ان اصلاح المؤسسات المالية لا يعني قيام اصلاحات الضرورية في بقية المجالات بشكل آلي، مثل اسواق العمالة او السياسات المالية، فقد جاء الانهيار العمودي للنظام المالي الاوربي عام 1982⁽¹⁾ جزئياً بسبب التخفيض المتوالي لقيمة العملة في اسبانيا، مما اوضح الامر المحدود حينها للاجهزة المالية لغرض اصلاح المؤسسات في مجالات اخرى، والصغوبات الناجمة عن محاولات موازنة الاهداف الاقتصادية المحلية مع مثليتها الخارجية، وهذه قضية مهمة جداً.

ثاني عشر- ان متطلبات ما قبل العضوية ذات الطابع الديمقراطي مثلت دافعاً قوياً لعملية الديمقراطية، وهي عملية كان ركنها الاساسيين هما المجتمع الاسباني ونخبة السياسية من جهة، والمجتمع الاوربي بكل قواه السياسية.

المطلب الثاني

نتائج التدخل الاقليمي في العراق

تحت تأثير التحول الديمقراطي ومطالب الداخل و ضغوط الخارج اضطرت الدول العربية إلى الدخول في مسار التحول الديمقراطي ولكن بطريقة بطيئة للغاية ومتعثرة. إلا أنه في الحالة العربية كما بينا في المطلب الأول أن العامل الخارجي كعامل محفز لعمليات التحول الديمقراطي الدور الأكبر. ان استفادة إيران من العوامل المحلية والإقليمية، و ذلك من حيث توظيف إيران السريع للتطورات السياسية الإقليمية بطريقة تحقق نفوذاً سياسياً أكبر، و لا تأتي الاستراتيجية الإيرانية في العراق محكومة بالتطورات الداخلية، والصراعات بين مختلف القوى السياسية العراقية فقط، بل تأتي مصوغة أيضاً تبعاً لنفوذ وحضور القوى الدولية واللاعبين الإقليميين، ولعل ذلك يقف بصورة أساسية كعامل محوري في صياغة استراتيجية سياسية أمنية إيرانية تجاه العراق. فعقب سقوط نظام صدام، أصبح حضور الشيعة على رأس هرم السلطة أولوية لدى إيران، وهي الأولوية التي جعلت الاستراتيجية الأساسية في التأثير على الأحداث في العراق منذ الغزو الأميركي، تقوم على دعم حلفائها في المؤسسة السياسية العراقية. ولتحقيق ذلك، أيدت إيران العملية السياسية في العراق، ودعمت طموح حلفائها السياسيين بصورة معلنة. ومع ذلك، بقيت الحال في العراق بالنسبة لإيران كما كانت بعد الانسحاب الأميركي ومشابهة لما قبله في النظر إلى أن هذه التطورات تمثل فرصة لدور ومستقبل إيران وتهديداً لأمنها القومي في الوقت ذاته .

من هنا خلال استقراء السياسة الخارجية الإيرانية يلحظ انها تركز على المتغيرات والتطورات الإقليمية، إذ إن المشروع الإيراني في حقيقته هو استجابة لتطورات إقليمية خدمت إيران وما زالت تخدمها، لذلك فان إيران تدرك إنه بزوال نتائج هذه التطورات فإن الدور الإيراني قد يتعرض لنوع من الانحسار. وبهذا يتضح مدى ارتباط مصالح إيران القومية بمتغيرات الاحداث الإقليمية، اذ يمكن تفسير ما جرى ويجري من تطورات في الساحة العراقية يأتي في

1- عندما تولى فيليب غوزاليس رئيس الحزب الاشتراكي الاسباني رئاسة الوزراء إثر فوزه بالانتخابات عام 1982 ارتفع التضخم سنوياً الى مستوى 16%، بينما وصل الدين الخارجي الى 4 مليارات دولار، وكان الاتفاق العام مرتفعاً واحتياطي التبادل الاجنبي شبه مستنفذ، وانعكس هذا الوضع على عموم القارة بشكل خطر انذاك، انظر: Francisco Marti and Javier J. Perez (Spanish public Finances Through the Crisis) Fiscal Studies, Wiley, London, vol.36, No.4, p.541.

راس هرم حسابات إيران الاستراتيجية، لان العراق لا يزال يحتفظ ببعض المقومات المهمة الضرورية، والتي يمكن توهله مستقبلاً من ان يصبح احدي القوى الفاعلة في الاقليم وعنصراً اساسياً في تقرير التوازنات الإقليمية في المنطقة.

في هذا المجال يرى الخبير الاستراتيجي الأمريكي المتخصص بشؤون الشرق الأوسط (انتوني كوردسان) أنه "لا يمكن ان تتحول إيران إلى دولة إقليمية مهيمنة إلا إذا أضعفت دول الإقليم نفسها إلى درجة ان تصبح تقريباً بلا قوة. والعراق هي الدولة الوحيدة التي لها في الوقت الراهن مثل هذا الضعف التام⁽¹⁾، لذا فإن مصلحة إيران القومية تنطلق من إخضاع العراق لهيمنتها كونه يمثل بوابة المشروع الإقليمي الإيراني ومن ثم تنطلق إلى بقية الدول العربية من اجل تحقيق أهداف أخرى، كطرحها مشروع لنظام إقليمي في الخليج العربي تحت قيادتها يؤهلها القيام بدور القوة الإقليمية الكبرى والمهيمنة⁽²⁾. المصلحة الإيرانية أذن تكمن في منع هذا البلد (أي العراق) من التحول مرة اخرى إلى دولة قوية تنافسها تحد من قدرتها على مد نفوذها وتحقيق اهدافها في الاقليم العربي، وذلك هو أبرز ما تعلمته إيران واستنبطته من حرب العراقية- الإيرانية.

تتضح أهمية هذه المصلحة من كونها تعزز من مكانة إيران الإقليمية وتجعلها في قمة الهرم الإقليمي، لاسيما وأن لإيران طموح في أن تكون القوة الإقليمية التي لا يمكن إنكارها، وبدونها لا يمكن معالجة أية قضية إقليمية مهما كانت أهميتها، وتمسكها بالقيام بهذا الدور المهيمن يأتي من رؤية القيادة الإيرانية للمصلحة القومية بكونها تمتلك مقومات الدولة القائدة في المعادلة الإقليمية التي تسعى إلى حمل الآخرين على القبول بها كقوة إقليمية متفوقة ومفتاح الحل لكل المشكلات وهذا ما أكده وزير الدفاع الإيراني (علي شمخاني) قائلاً: "تسير إيران في طريق يهدف إلى حمل الآخرين، رغماً عن أرائهم، على قبول إيران كقوة إقليمية"⁽³⁾. كما إن طموحات إيران ومصالحها القومية تتسع إلى ابعاد المستويات، لاسيما وانها تتطلع لاستعادة ماضيها الامبراطوري الذي يتطلب حراكاً ونفوذاً كبيراً في مختلف مساحات محيطها الجغرافي، إذ ان إيران تدرك أن تحقيق ذلك الهدف يمكن أن يتم بالتوجه القومي الفارسي (وكذلك بالتوجه المذهبي الشيعي)، أي بمركزة الشيعة في الأمة الإيرانية العتيقة بمعنى في دولة إيران الحالية، لتحقيق مكانة المركزية الشيعية على المستوى الإقليمي⁽⁴⁾. ومن ثم تحقيق توسع إقليمي ينطلق من الدول المجاورة، وهذا ما أكده "ولي نصر" بقوله "أن الانبعاث الشيعي يمكن أن يكون قد بدأ من العراق ولكن إيران تستفيد منه، ويمكنها أن تؤدي دوراً مهماً في قيادته وتوجيهه والتعرف به"⁽⁵⁾.

بهذا يمكن أن تستفيد إيران من العراق في تحويل حلم "الهلال الشيعي" إلى حقيقة واقعية عندما تدعم دوره الإقليمي، وتدفعه للتحرك تجاه الجوار الإقليمي العربي، لان إيران تدرك بأنه من الصعوبة التحرك بمفردها إلى داخل النطاق العربي.

أي إن إيران بحاجة إلى توسيع نطاق شركائها الاستراتيجيين من أجل الاعتماد عليهم في دعم أدوارها وتحركاتها الإقليمية. فبصفتها دولة شيعية غير عربية فهي تنفرد إلى التوحيد الطبيعي مع محيطها، إقليمياً وفي العالم الإسلامي الأوسع على حد سواء⁽⁶⁾.

لذا فإن مصلحة إيران القومية تنطلق من إخضاع العراق لهيمنتها كونه يمثل بوابة المشروع الإقليمي الإيراني ومن ثم تنطلق إلى بقية الدول العربية من اجل تحقيق أهداف أخرى، كطرحها مشروع لنظام إقليمي في الخليج العربي تحت قيادتها يؤهلها القيام بدور القوة الإقليمية الكبرى والمهيمنة.

غير ان تحقيق هذه الأهداف والمصالح الحيوية لإيران يعتمد على القوة الاقتصادية التي هي أساس القدرات الأخرى للدولة سواء العسكرية أو السياسية، ولهذا فإن المصالح الاقتصادية تعد مكملة للأهداف والمصالح السياسية⁽¹⁾. إذ أن المتغير الاقتصادي يعد من أهم العوامل الموجهة للسياسة الخارجية

- 1- انتوني كوردسان، إيران دولة ضعيفة ام مهيمنة؟ في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات، أبوظبي، 2008، ص 58.
- 2- شاهرام تشوين، طموحات إيران النووية، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007، ص 185. للمزيد انظر علي محمد حسين، العلاقات الإيرانية السعودية للفترة 1997-2008، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، جامعة المستنصرية، العدد: 30، 2010، ص 105.
- 3- نفس المصدر، ص 106.
- 4- فنانس الغريب، دولة الحرس الثوري وجماض الثورة الخضراء، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص 108.
- كاتب أمريكي من أصل إيراني ولد في إيران، حصل على شهادة البكالوريوس من جامعة تكساس، ويسكن حالياً في الولايات المتحدة الأمريكية، ولديه العديد من المؤلفات منها كتاب الديمقراطية في إيران وطليلة جيش الثورة الإسلامية والتشيع في التاريخ للمزيد انظر:
ولي نصر، الانبعاث الشيعي: كيف ستشكل الصراعات الداخلية في الإسلام صورة المستقبل في العالم؟، تعريب مختار الاسدي، دار الكتب العراقية، بيروت، 2011، ص 349.
- 5- نفس المصدر ص 349.
- 6- شاهرام تشوين، طموحات إيران النووية، ترجمة: بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007، ص 42.

وللعلاقات الدولية الإيرانية لأن المتغيرات الاقتصادية والمصالح الاقتصادية الإيرانية فضلاً عن مشكلات الوضع الاقتصادي تشكل مدخلات مهمة في صنع القرار السياسي الخارجي وموجهة لمسيرة وتوجهات العلاقات الدولية الإيرانية⁽²⁾. لذا فإن مشاركة إيران للعراق اقتصادياً يعد من أكبر المكاسب التي ستعود بالفوائد الكبيرة ليس في مجال معالجة الازمات الاقتصادية الإيرانية فحسب، بل في تحويل الاقتصاد الإيراني الى أكبر اقتصاد اقليمي في المستقبل .

وأن فرصة إيران في الوصول إلى قمة الهرم الاقتصادي الإقليمي لحل مشكلاتها الاقتصادية تبدأ من العراق الذي يمتلك احتياطياً نفطياً هائلاً⁽³⁾، لاسيما وان المعلومات تشير بأن احتياط النفط الإيراني في تراجع وان الاحجام المعلنة من قبل الحكومة الإيرانية غير صحيحة. ولهذا فهي تطمح في حقول نفط العراق، لحل مشاكل الطاقة ومشاكل اقتصادها⁽⁴⁾.

و يستنتج من ذلك أيضاً أن إيران تتحرك في المنطقة وفق استراتيجية تستهدف الحصول على اعتراف دولي كقوة إقليمية تمتلك مقومات هذا الدور و تسيطر على أدواته.

و يمكن اختصار الجوانب الرئيسية للاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية إلى ثلاث نقاط⁽⁵⁾:

- 1- تتمتع إيران بموقع يمكنها من التأثير الاقتصادي والسياسي والثقافي، في حين ضعف المنطقة العربية و عدم قدرتها على التصدي لذلك التأثير.
 - 2- أن الرسالة التي تحملها الثورة الإسلامية هي ما تحتاجه المنطقة العربية اليوم، التركيز على البعد الديني في استراتيجيتها و استغلال الصراعات المذهبية في المنطقة.
 - 3- السعي لانتزاع دور إقليمي لها من أمريكا باستغلال غياب المشروع القومي العربي من ناحية وتخط السياسة الأمريكية في المنطقة من ناحية أخرى. فضلاً عن كل تلك المصالح فإن إيران ترى في العراق خط تماس يؤثر على أمنها القومي، لاسيما مع وجود قوات أمريكية داخل العراق، فضلاً عن امكانية حصول (منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة) على موطأ قدم في العراق مما يشكل خطراً مباشراً على أمنها القومي⁽⁶⁾.
- كما يعد منع قيام دولة كردية في شمال العراق من أبرز المصالح القومية لإيران، وذلك لان إنشاء دولة كردية في شمال العراق يمكن ان يكون بداية لتجزأة الجمهورية الإيرانية، لأن إنشاء دولة كردية في شمال العراق قد يؤدي الى تشجيع النوازع الانفصالية للأكراد في إيران⁽⁷⁾. من هنا نجد كثير من الأهداف والخواف الإيرانية متقاربة و تتلاقى مع الأهداف للسياسة الخارجية التركية داخل العراق وخصوصاً في اقليمها الشمالي (اقليم كردستان).

1- محسن ميلاني، سياسة إيران في الخليج من المثالية والمجاهبة الى البراجماتية والاعتدال في إيران والخليج البحث عن استقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 1998، ص120.

2- عبد الله يوسف سهر محمد "السياسة الخارجية الإيرانية تحليل لصناعة القرار" مجلة السياسة الدولية، العدد: 138، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات، 2009، ص10.

• مما يؤكد ذلك (الخطة العشرينية) التي وضعتها الحكومة الإيرانية والتي تهدف إلى أن تصل إيران عام (2025) إلى المركز الأول اقتصادياً وتقنياً على الصعيد الإقليمي والذي حددته بمنطقة غرب آسيا والدول المجاورة، وبالذات الخليج العربي أي أن لإيران هدف أعلى يعتمد تحقيقه على كيفية تطوير اقتصادها. للمزيد أنظر:

عمار مرعي الحسن، التنافس التركي الإيراني للسيطرة على العراق بعد عام 2003، دار الكتب العلمية، بغداد، 2014، ص151.

3- Sean Kane, The Coming Turkish- Iranian Competition in Iraq, Special Report, Washington, DC: United States Institute of Peace, June 2011, p.6

4- Keit Crane and others, Iran's Political, Demographic, Economic Vulnerabilities, Washington: Santa Monica, 2008, p.70-78.

5- أنس بن صالح عبدالله الزلزان، تحليل إستراتيجي للسياسة الإيرانية في المنطقة العربية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الإستراتيجية- قسم الدراسات الإستراتيجية، 2015، ص207.

6- تيري كوفيل، إيران الثورة الخفية، ترجمة: خليل احمد خليل، دار الفارابي، بيروت، 2008، ص402.

7- Sean Kane, op.cit, p.5-6

إن ما يمكن ملاحظته على المصالح القومية الإيرانية في العراق أنها متعددة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، ولهذا تسعى إيران إلى ترجمة تلك المصالح إلى نتائج ملموسة تتجسد في عدد من الأهداف ومنها⁽¹⁾:-

- 1- تعزيز المنظومة الأمنية الوقائية للنظام الإيراني والتي تتمثل بإنشاء خطوط دفاع متعدد خارج الدولة الإيرانية وتتجسد بدول وحركات موالية لها ويمكن استخدامها كوسائل ردع أو كورق تفاوض أو كرافعة إستراتيجية لأي صفقة ممكنة.
- 2- تحقيق التمرد الإقليمي الجيو-استراتيجي للنفوذ الإيراني الذي يمثل "الهلال الشيعي- الإيراني". " لبنة والذي يعتبر ركيزة أساسية في الفكر السياسي والسياسة الخارجية الإيرانية والذي يعتبر هدفاً إيرانياً تاريخياً لا يتغير بتغير الأنظمة هناك، وإنما تتغير وتتبدل الوسائل التي يتم تحقيقها به فقط.
- 3- منع عودة أو قيام عراق عربي قوي ومستقر ومستقل لأن ذلك يعد أكبر عدو للاستراتيجية الإيرانية وللنظام الإيراني وللنفوذ الإيراني في المنطقة .
- 4- تخريب الدولة العراقية ونشوء السلطة الجديدة أفضى إلى استلام الإسلام السياسي لسلطة الدولة وما نتج عن ذلك من انتقال العملية السياسية من طابعها الوطني المرتكز على توازن مصالح القوى الاجتماعية وأحزابها السياسية إلى موازنة طائفية .

وهذا يكون للمؤثرات الإقليمية دور كبير في تعثر العملية السياسية في العراق وعدم استقرارها لسببين:

الأول:- بسبب الإجماع الإقليمي على محاربة التجربة العراقية الفتية والعمل على إفشالها، وكذلك بسبب الانقسام الداخلي بشأن تلك المؤثرات وفق القنوات الفتوية والسياسية الضيقة. هذا على الصعيد الخارجي.

الثاني:- على الصعيد الداخلي، فتبدو أن الورقة الطائفية ولغة المكونات التي لعبت عليها القوى السياسية العراقية بعد العام 2003، قد مكنت تلك القوى من الاستمرار في المشهد السياسي العراقي لحد الآن. فالتوظيف السياسي للطائفة أسقط كل المشاريع الوطنية الداخلية، وبموازاة ذلك، شجع كل المشاريع الإقليمية الراعية لهذه الطائفة أو تلك والهادفة إلى تفكيك وإضعاف الدولة العراقية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. ولهذا نرى الدولة العراقية تقبع في أزمت سياسية وأمنية واقتصادية منذ العام 2003⁽²⁾.

هذه المشاريع الإقليمية والفشل الداخلي صاحبته مآكنة إعلامية ميسسة ودعم مالي؛ لإسقاط التجربة العراقية من قاموس الدول الإقليمية والعربية من أجل إقناع شعوبهم بأن الديمقراطية وفق هذا النهج هي أسلوب ونظام لا يمكن أن تتناسب مع المجتمعات العربية وثقافات المنطقة، ومن ثم لا يمكن القبول بها؛ لأنها نظام سيغلب الحروب الداخلية وعدم الاستقرار والتخندق الطائفية لدولهم .

1- علي حسين باكير، "النفوذ الإيراني في العراق: طبيعته ودوره وأهدافه".

تاريخ الصفحة http://alrased.net/main/articles.aspx?selected_article-no=4632 2017-10-2

• ورغم كل هذا، عدم التأكد الإيراني من إمكانية بقاء المعادلة السياسية في العراق على النحو الذي هي عليه الآن، والذي تسيطر فيه القوى (الشيعية) على النظام السياسي العراقي، أذ من الممكن حدوث تغير في النظام السياسي العراقي يؤدي إلى صعود قوى سياسية وطنية سواء كانت (سنية أم شيعية) تعمل على تقليص أو إنهاء النفوذ الإيراني في العراق. وفي هذا المجال لا يستبعد أيضاً احتمال حدوث تغيرات في طبيعة العلاقة القائمة بين إيران وبين بعض التيارات السياسية العراقية المقررة منها، والتي يعدها البعض مرتكز الاختراق الإيراني للعراق، على خلفية اختلاف محتمل لمواقف الطرفين إزاء إدارة الشأن الداخلي العراقي أو إزاء التعامل مع بعض القضايا الإقليمية.

2- عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق بعد عام 2003، جامعة النهدين، كلية العلوم السياسية، 2012، رسالة ماجستير منشورة، ص 241.

• جاءت مسارات التغيير العربية نحو الديمقراطية مع صعود ظاهرة دولية أخرى هي تراجع الديمقراطية في العالم وصعود نفوذ دول غير ديمقراطية. وهذا يمثل في حد ذاته عاملاً خارجياً، يجب أخذه في الحسبان عند فهم مصير عمليات التغيير التي تشهدها الدول العربية. وبحسب تقرير حديث عن الحريات في العالم، فإن الديمقراطية تواجه أخطر أزمة منذ عقود، وأن التراجع يشمل الولايات المتحدة ودولاً أخرى عديدة، مثل بولندا والمجر والمكسيك وبوليفيا وميانمار وغيرها. لقد ساهمت عوامل عدة في تراجع الديمقراطية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بعضها له علاقة بالمنطقة العربية كغزو الولايات المتحدة للعراق وأفغانستان، إلى جانب نجاح روسيا في احتواء الثورات الملوثة في وسط آسيا، ثم ساهمت الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 في تراجع جاذبية الديمقراطية نظاماً للحكم، وتركت شعوراً قوياً بأن مؤسسات الحكم السياسية لا تعمل على نحو جيد في معقل الديمقراطيات الراسخة كدول أوروبا الغربية والولايات المتحدة. وقد عززت هذا الشعور تطورات أخرى ذات أهمية، مثل الأزمات الحادة التي مرت بها دول ديمقراطية في جنوب أوروبا وكاليونان وإسبانيا؛ وطبيعة السياسات الخارجية للدول الغربية التي اتسمت بالتزدد والازدواجية في الدفاع عن قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ وكذا تصاعد النزعات الشعبوية في الديمقراطيات الغربية المعاصرة كصوت البريطانيين للخروج من الاتحاد الأوروبي، وصعود الأحزاب اليمينية ووصول مرشح اليمين الشعبوي إلى رئاسة الولايات وتفاقم تداعيات الهجرة من مناطق النزاع. وتتضمن العوامل التي ساهمت في تراجع الديمقراطية أيضاً التركيز على تصدير النموذج الاقتصادي الرأسمالي، وفرض برامج الإصلاح النيوليبرالي، واهتمام سياسات الدول الكبرى بصفقات التجارة، والسلاح مع حكومات المنطقة على حساب الديمقراطية وحقوق الإنسان للمزيدانظر:

وبهذا يمكن تشخيص أهم الأسباب التي قوضت وما زالت تقوض عملية التحول الديمقراطي في العراق، وهذه الأسباب هي:

- الرؤية الأمريكية الفاصلة في عملية التحول الديمقراطي التي ركزت على العامل الداخلي دون الأخذ بنظر الاعتبار العامل الإقليمي والعربي "الخارجي".
- العامل الإقليمي الذي حاول وما زال يحاول إفشال التجربة العراقية بأي ثمن كان. ولهذا لا يمكن استبعاد اجتياح تنظيم "داعش" من المؤامرة الإقليمية كمحاولة لإجهاض الدولة العراقية وفق دوافع وأهداف سياسية إقليمية وداخلية.
- العامل الداخلي الذي جعل من العملية السياسية العراقية "عملية سياسية هشة"، وبنية خصبة صالحة لكل المشاريع الطائفية؛ بسبب غياب الرؤية الحقيقية الجامعة لبناء الدولة العراقية وفق منهج وفلسفة صحيحة لبناء الدولة وإدارة الحكم بعيداً عن التدخل الخارجي⁽¹⁾.

لذلك التداخل بين العامل الإقليمي والأجندة الداخلية ما زال يعيق عملية التحول السياسي في العراق، فضلاً عن الرؤى الضيقة ومصالح بعض القوى السياسية المنقسمة داخلياً وإقليمياً، مما يربك الشأن الداخلي ويحرك الورقة الطائفية الداخلية، هذا من جانب، و تداعيات الربيع العربي قد أعطى للأجندات الإقليمية زخماً جديداً من جانب آخر.

و أن الخلافات بين تركيا وإيران تزايدت بشأن عدد من القضايا، حيث ترى إيران نفسها على أنها القوة الموازنة الوحيدة "للإمبريالية" الأمريكية في المنطقة. لكن تصرفات إيران من حيث تصدير الثورة الإسلامية إلى الدول المجاورة، و الجمع بين الأيديولوجية الثورية، والقومية الإيرانية، يتضارب مع الطموحات التركية كقوة صاعدة في الشرق الأوسط.

وأصبحت الدولتين أي تركيا وإيران منافسين إقليميين لهم مقومات قوة وقدرة كبيرة، وفر الانسحاب الأمريكي من العراق عام 2011، حرية حركة لبعض القوى الإقليمية (كتركيا لمنافسة الوجود والنفوذ الإيراني ليس في العراق فحسب، بل في الخليج العربي أيضاً).⁽²⁾ لذا فانه من الذكاء أن تتحرك إيران وتستبقت تطور العلاقات التركية - الخليجية، أو التركية - العراقية، وذلك بان تبادر إيران الى توسيع نطاق علاقاتها مع الجار الجغرافي المباشر (أي العراق)، وتدعم دوره الإقليمي من أجل تعزيز جبهة تحالفها الإقليمي التي يمكن أن تتوسع وتضم أيضاً الدول الخليجية الأخرى. في مواجهة المنافس الإقليمي التركي⁽³⁾.

و على الصعيد الداخلي، فتبدو أن الورقة الطائفية ولغة المكونات التي لعبت عليها القوى السياسية العراقية بعد العام 2003، قد مكنت تلك القوى من الاستمرار في المشهد السياسي العراقي. فالتوظيف السياسي للطائفة أسقط كل المشاريع الوطنية الداخلية، وبموازاة ذلك، شجع كل المشاريع الإقليمية الراحية لهذه الطائفة أو تلك والهادفة إلى تفكيك وإضعاف الدولة العراقية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

عبدالفتاح ماضي، العوامل الخارجية والثورات العربية: أربع إشكاليات للبحث مصدر سبق ذكره، ص 9.

1- كوثر عباس الربيعي، "سياسة العراق الخارجية بين القبول والفرص"، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد 44، ص 10.

2- عمار مرعي الحسن، التنافس التركي الإيراني للسيطرة على العراق بعد عام 2003، دار الكتب العلمية، بغداد، ص 151-152.

3- محمد عباس ناجي، "الانكماش: مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات، المجلد 185، العدد 2011، ص 51.

الختامة

تناولت هذه الدراسة تأثير العوامل الإقليمي في مسارات الانتقال إلى الديمقراطية، وانتهت إلى أن العوامل الإقليمية أظهرت بوضوح أهمية البحث في العوامل الخارجية، خاصة من حيث تداعيات التدخل المباشر للفاعلين الخارجيين على مآل التغيير، ومن حيث تأثير الصراعات والخاوف المتبادلة بين الأطراف المختلفة (الداخلية والخارجية) في اختيارات الفاعلين الأساسيين خلال مسارات الانتقال.

فيما يجب إيلاء انتباه خاص للرداءة الإقليمية ودورهم في تسهيل أو منع التحول الديمقراطي، فقد ساهمت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية في تكون وعي سياسي بضرورة ديمقراطية نظام الحكم بإسبانيا، وتسريع مرحلة الانتقال الديمقراطي. أضحت عمليات التحول الديمقراطي في جنوب أوروبا نموذجاً يحتذى به سواء لتأسيس نظرية التحول الديمقراطي، أو لصياغة رؤية معيارية للكيفية التي ينبغي أن تطور بها عمليات التحول الديمقراطي. ولا يصعب علينا معرفة سبب هذا، فما لاشك فيه أن عمليات التحول الديمقراطي في جنوب أوروبا كانت أكثر نجاحاً من التجارب المعاصرة لها. وبنهاية الثمانينات، أضحت الديمقراطية آمنة على الرغم مما اعترضها من عراقيل ومعوقات كما مر بنا الحديث عنه في المطلب الأول من المبحثين من دراستنا عن إسبانيا، حيث كانت عملية التحول الديمقراطي أكثر نجاحاً في إسبانيا بسبب اتحاد الدولة القوية الناجمة مع المجتمع المدني المفعم بالنشاط والحيوية، ولا سيما قبل وأثناء فترة التحول الديمقراطي. فضلاً عن أن المحيط الخارجي للدول الثلاثة كان محبطاً دعماً ومسانداً لعملية التحول الديمقراطي. وهذا ما نتلمس منه عكس المحيط الخارجي للعراق، فما جرى في العراق بعد 2003 من عرقلة العامل الإقليمي برمته ودون استثناءات.

فبخصوص حالة العراق، هناك قوى إقليمية وحتى دولية ترى مصالحها في منع الديمقراطية التي تهدد بتغيير الوضع الراهن. ويمكننا هنا استنتاج أربع إشكاليات متداخلة ذات علاقة بالعامل الخارجي.

وتحدد هذه الإشكاليات في واقع الأمر أيضًا بعض أوجه الاختلاف بين هذه المسارات، وغيرها من حالات الانتقال الديمقراطي الأخرى غير العربية:

- إشكالية الإرث التاريخي لنشأة الدول القُطرية العربية والدور الخارجي في نشأتها، وأثر ذلك في طبيعة أنظمة الحكم وقابليتها للتغيير نحو الديمقراطية، وما إذا أصبح الدور الخارجي في تأسيس الدولة القُطرية العربية من ودائع التاريخ، أم أنه لا يزال يؤثر في طبيعة أنظمة الحكم وتطورها في الدول العربية وقابليتها للتغيير نحو الديمقراطية. ويرتبط بهذا أسئلة أخرى جديرة بالبحث، أهمها: كيف يمكن تجاوز إشكالية التجزئة والوحدة في علاقتها بالديمقراطية؟ وكيف استطاعت دول أخرى تجاوز مسألة الإرث الاستعماري والحدود المصطنعة؟

- إشكالية العلاقة الراهنة بين الغرب والعرب التي تقوم على أساس أن المنطقة مجال سياسي مفتوح لممارسة الهيمنة الغربية، وعلى معادلة قوامها حماية النظم المستبدة مقابل ضمان المصالح الغربية في النفط والتجارة وأمن الكيان الصهيوني.

ويتصل بهذا أسئلة جديرة بالدراسة: كيف يمكن معالجة المخاوف المتصلة بالمناعة الغربية لأي ديمقراطية تهدد المعادلة المشار إليها وتعيد توحيد المنطقة؟ وهل من سبيل لعلاقات أكثر توازنًا تحافظ على مصالح الطرفين معاً: الديمقراطية والتحرر من جهة، ومصالح الغرب في التجارة والنفط من جهة أخرى؟ وفي أي ظرف من الظروف يمكن أن تظهر بين العرب والغرب اتفاقيات وعهود مماثلة لاتفاقيات هلسنكي و"العهد الديمقراطي للأمركتين"؟

- إشكالية الإقليم المعادي للديمقراطية، حيث تتشكل مصالح الأطراف الرئيسة بناءً على مخاوفها من الديمقراطية وليس على فوائدها. وهنا تتثور أسئلة محورية، منها: ما الظروف التي يمكن معها أن تشكل الديمقراطية مصلحة إقليمية كما حدث في مناطق أخرى من العالم؟ وكيف يمكن التعامل مع تفاعلات النسق الإقليمي، والتأثير فيها، بما يضمن استقرار المنطقة وبناء نظم حكم ديمقراطية في الآن ذاته؟ وما الذي يمكن فعله حتى يتم تفعيل دور المنظمات الإقليمية في دعم الديمقراطية في العالم العربي على غرار ما تم في مناطق أخرى؟

- إشكالية جيوسياسية تتصل باستخدام الحكومات العربية والغربية خطاب "الحرب على الإرهاب" واستراتيجياتها لأجل ترسيخ القمع والاستبداد وعرقلة الديمقراطية. وثمة أسئلة محورية هنا، أهمها: كيف يمكن محاربة الإرهاب ودعم الديمقراطية في الوقت نفسه؟ ولماذا لا يُنظر إلى الحركات العنيفة على أنها حركات ترمد ذات مطالب سياسية يمكن معالجتها بالطرق السياسية أيضاً، كما حدث في أماكن أخرى من العالم؟ ولماذا تغيب الحلول القائمة على دولة المواطنة والمؤسسات الديمقراطية وحكم القانون في الجهود الدولية والبحثية لحل الحروب والنزاعات الأهلية والبينية في الدول العربية؟

أخيراً، إن معالجة العوامل المعرقلة للديمقراطية بالتغييرات التي طرأت على النسق الدولي، وبظهور قوى ديمقراطية محلية قادرة على الضغط من أجل الديمقراطية. ومن هنا فإن تحييد هذه العوامل في الحالات العربية ممكن، وهو يعتمد، في جزء كبير منه، على قدرة الفاعلين الداخليين على امتلاك الإرادة السياسية، وعلى الاتفاق على مشروع وطني ديمقراطي، والتحول إلى فاعل قادر على أن يؤثر في طبيعة التفاعلات الدائرة في النسقين الإقليمي والدولي ويغيرها، وفرض الديمقراطية بصفتها مصلحة تضمن مصالح الشعوب وتحقق الاستقرار والأمن في المنطقة في الوقت ذاته.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب

- انتوني كوردسان، إيران دولة ضعيفة ام مهيمنة؟ في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات ، أبوظبي، 2008.
- ولي نصر، الانبعث الشيوعي: كيف ستشكل الصراعات الداخلية في الإسلام صورة المستقبل في العالم؟، تعريب مختار الاسدي، دار الكتب العراقية، بيروت، 2011 .
- محسن ميلاني، سياسة إيران في الخليج من المثالية والمجاهبة الى البراجماتية والاعتدال في إيران والخليج البحث عن استقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 1998.
- يوسف محمد الصواني، الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح والثورة، ترجمة وتحقيق لطفي زكراوي، بيروت: منتدى المعارف، 2013 .
- محمد ابن عزوز كريم (معركة انوال 21 يوليو 1921) مؤسسة عبدالحق الطريس للثقافة والفكر، تطوان، المغرب، 1981.
- عامر مرعي الحسن، التنافس التركي الايراني للسيطرة على العراق بعد عام 2003 ، دار الكتب العلمية للطباعة و النشر والتوزيع، بغداد، 2014.
- عبد الفتاح ماضي، عمليات الحوار بعد انتفاضات 2011 العربية جنيف: مؤسسة قرطبة بجنيف، 2016.
- عبد الوهاب الأفندي، الإسلام والدولة الحديثة، لندن، دار الحكمة، 1991.
- عمر كامل حسن ، المجالات الحيوية الشرق الأوسطية في الاستراتيجية الايرانية، لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015.
- فنان الغريب، دولة الحرس الثوري وإجماع الثورة الخضراء، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009.
- شاهرام تشوين، طموحات إيران النووية، ترجمة: بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007.
- تيري كوفيل، إيران الثورة الخفية، ترجمة: خليل احمد خليل، دار الفارابي، بيروت، 2008.

ثانياً: الرسائل والأطاريح:

- أس بن صالح عبدالله القزلان، تحليل إستراتيجي للسياسة الايرانية في المنطقة العربية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الإستراتيجية- قسم الدراسات الإستراتيجية، 2015.
- حبيبة زلاقي ، أثر المتغير الدولية على الدور الإقليمي لايران في الشرق الأوسط_فترة مابعد الحرب الباردة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية-علاقات الدولية، جامعة باتنة، 2013.
- عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 ، جامعة النهريين، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير منشورة، 2012.

ثالثاً:المجلات والصحف

- احمد عبدالكريم سيف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية، سلسلة: تحليل سياسات، إبريل/نيسان 2102.
- بهاء أبو كروم، الربيع العربي بين الإستراتيجيتين: الأميركية والروسية، جريدة الحياة، 31 مارس/آذار 2012
- هالة مصطفى، نماذج التحول الديمقراطي في العالم جنوب وشرق أوروبا... أيها أقرب إلى التجربة العربية؟ مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية. 16 مايو/أيار 2010 .
- كوثر عباس الربيعي، " سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص "، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد 44

- محمد عباس ناجي، " الانكماش: مستقبل الدور الاقليمي لإيران بعد الثورات العربية "، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات، المجلد 185، العدد 2011، ص 51.
- عبد الله يوسف سهر محمد "السياسة الخارجية الإيرانية تحليل لصناعة القرار" مجلة السياسة الدولية، العدد: 138، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات 2009 .
- علي محمد حسين، العلاقات الإيرانية السعودية للفترة 1997 2008 ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، جامعة المستنصرية، العدد: 30، 2010.
- عبدالفتاح ماضي ، العوامل الخارجية والثورات العربية: أربع إشكاليات للبحث ، مجلة سياسات عربية ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ،العدد 36، كانون الثاني-يناير 2019.

المصادر الأجنبية

- Joseph O'Callaghan (A History of Medieval Spain) Cornell University Press, Ithaca, 2013, p.176.
- 1- Helen Nader (Habsburg Ceremony in Spain: The Reality of the Myth) Historical Reflections, Berg Hahn Books, NY, vol.15 No.1 Spring 1988, p.294.
 - 2- Edward J. Goodman (Spanish Nationalism in Struggle against Napoleon) The Review of politics, Cambridge University Press, Cambridge, Vol.20, No.3, July 1958, p.331.
 - 3- Angel Smith (The Rise and Fall of Respectable Spanish Liberalism 1808-1923: an explanatory framework) Journal of Iberian and Latin American Studies (. Vol.22, Issue1, 2016, wellington. Pg.
 - 4- Jeanne Moisand (Revolutions, Republics and IWMA in the Spanish Empire around 1873) in Fabricio Bensimon, Quentin Deluermoz and Jeanne Moisand (Arise Ye Wretched of the Earth: The First International in a Global perspective) Brill, Leiden, 2018, pp.238-252.
 - 5- Roger Bigelow Marri man (The Rise of the Spanish Empire in the old world and in the New) vol.1, Sagwan press, warshaw, 2015. p.16.
 - 6- Francisco. J. Romero Salvado (The Great War and the Crisis of Liberalism in Spain 1916-1917) The Historical Journal, Cambridge University press, Cambridge, vol.46, No.4, December 2003, pp. 893 -914.
 - 7- Martin Dlinkhorn (Spain: The Spanish problem and the Imperial Myth) Journal of contemporary History, Sage, Newcastle, England, vol.15, No.1, January 1980. pp. 5-25.
 - 8- Hung Thomas (The Spanish Civil war) penguin Random House, New York, 2001, p.371.
 - 9- Paul Preston (Franco: A Biography) Basic Books, New York, 1994, p.73.
 - 10- Omer G. Encarnacion (Spain after Franco: Lessons in Democratization) World policy Journal, Duke University press, Durham, vol. 18, No.4, winter 2001-2002, p.35.
 - 11- Walther L. Bernecker (Monarchy and Democracy: The political Role of king Juan Carlos in the Spanish Transicion) Journal of Contemporary History, Sage, Derham, Vol.33, No.1, January 1998, p.71.
 - 12- Emilly Langer (Adolfo Suarez, former Spanish prime minister, dies at 81) The Washington post, 24-3-2014.
 - 13- Omer G. Encarnacion (Reconciliation after Democratization: Coping the past in the sprain) political Science Quarterly, The Academy of political Science, New York, vol.123, No.3, fall 2008, p.441.

- 14- Angela K. Borne (The European Union and the accommodation of Basque difference in Spain) Manchester University Press 2008, p.58.
- 15- Adrian Shubert (The Military Threat to Spanish Democracy a Historical perspective) Armed Forces and Society, Sage, Thousand Qak, vol.10, No.4, Summer 1984, p.531.
- 16- Martin Gorce (Spain Knocking Doors) Harvard International Review, Harvard University, vol.4, No.5, February 1982, p.17.
- 17- Goran Ohlin (The Organization for Economic Cooperation and Development) International Organization, University of Wisconsin press, Madison, vol.22, No.1, winter 1968, P.238.
- 18- Sieglinde Gstohl (EFTA and the European Economic Area or the politics of Frustration) Cooperation and Conflict, Sage, London, vol.29, No.4, December 1994, P.351.
- 19- Laura Polverari and John Bechtler (The Contribution of European Structural funds to Territories Cohesion) The Town planning Review, Liverpool University press, Liverpool, vol.76, No.1, 2005, p.29.
- 20- Tal Sadeh and Amy Verdun (Explaining Europe's Monetary Union: A Survey of the Literature) International Studies Review Wiley, New York, vol.11, No.2, June 2009, p.284.
- 21- Sarah Keene Meltzoff and Edward LiPuma (The Troubled Seas of Spanish Fishermen: Marine Policy and the Economy of change) American Ethnologist, Wiley, London, vol.13, No.4, November 1986, p.695.
- 22- Mario Rui Martins and John Mawson (The Revision of the European Regional Development Fund Regulation) Bult Environment, Alexandrine press, Abingdon, vol.7, No.3 / 4, 1981, p.190.
- 23- Joseph M. Grieco (The Maastricht Treaty, Economic and Monetary Union and the Neo-Realist Research program) Review of International Studies, Cambridge University Press, Cambridge, vol.21, No.2, January 1995, p.22.
- 24- Mauro Guillen (The Limits Convergence: Globalization and Organizational change in Argentina, South Korea, and Spain) Princeton University Press, Princeton, 2001, p.71.
- 25- Pierre Vilar (Spain and Catalonia) Review, Research Foundation of State University of New York, New York, vol.3, No.4, spring 1980, pp.527-577.
- 26- Steve Williamson (Notes on Macroeconomics Theory) University of Iowa, Iowa City, 1999, p.1.
- 27- Carmen Ruiz (New Methods and Results in Measuring the Efficiency of EU fund: The Spanish Case) Society and Economy, Academia Kiado, Madrid, vol.30, No.2, December 2008, p.245.
- 28- Miguel Sebastian (Spain in the EU: Fifteen Years May not be Enough) paper presented at the Conference in Mindade Gunzburg Center for European Studies, Harvard University, 2001, p.25.
- 29- Francisco Marti and Javier J. Perez (Spanish public Finances Through the Crisis) Fiscal Studies, Wiley, London, vol.36, No.4, p.541.
- 30- Sean Kane, The Coming Turkish- Iranian Competition in Iraq, Special Report, Washington, DC: United States Institute of Peace, June 2011, p.6
- 31- Keit Crane and others, Iran's Political, Demographic, Economic Vulnerabilities, Washington: Santa Monica, 2008, p.70-78.

- 32- James N. Rosenau (ed.), Linkage politics: Essays on the Convergence of National and International Systems (New York: The Free Press, 1969); Steven Levitsky & Lucan A. Way, "Linkage versus Leverage: Rethinking the International Dimension of Regime Change," Comparative Politics, vol. 38, no. 4 (July 2006), pp. 379 - 400.

المصادر الإلكترونية

- Antonio Moreno Juste and Cristiana Blanco Sio Lopez (Spain and the European Integration process 1945-2010) AVCE. www.cvce.eu/content/publication/2010/5/11/bfq1b328-fbed.
- بول سالم، الربيع العربي من منظور عالمي: استنتاجات من تحولات ديمقراطية في أنحاء أخرى من العالم، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2011، <http://arabic.carnegieendowment.org/publications/?fa=view&id=459802011>
- European Agricultural Guidance and Guarantee Fund <https://uia.org/s/or/en/1100065741>
- أحمد فاضل جاسم داود ، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣ دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية ... والآفاق المستقبلية للمزيد، أنظر: <https://www.iasj.net/iasj/download/0383124f0f9e7903>
- علي حسين باكير، "النفوذ الإيراني في العراق: طبيعته ودوره وأهدافه." http://alrased.net/main/articles.aspx?selected_article-no=4632 تاريخ النسخ 2-10-2017
- فاطمة الصادي، العراق في الاستراتيجية الإيرانية تنامي هاجس الأمن وتراجع الفرص، مركز الجزيرة للدراسات ، 10 يوليو/تموز 2014 <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/07/201471019162549695.html?page=1>
- عبد الفتاح ماضي، "قراءة في الفكر لاستراتيجي الإسرائيلي تجاه الثورات العربية"، مركز الحضارة للدراسات السياسية، 10 / 1 / 2018 ، شوهد في <https://bit.ly/2SQoVGI> ، في: 15 / 1 / 2019 ، في: <https://bit.ly/2SQoVGI>
- احمد عبدالكريم سيف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية، سلسلة: تحليل سياسات، إبريل/نيسان 2012. للمزيد أنظر: <https://studies.aljazeera.net/en/node/2584>